جامعة 8 ماي 1945

قـــالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من إعداد الطالبتين:

- هدى مزغيش
- سارة عوامري

تحت إشـــراف الأستـــاذ:

- د. توفيق بن الشيـــخ

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة الشكر

الحمد لله لذاته وجميل صفاه الشكر له على نعمه وعطائه

فلك الحمد والشكر يا رب على تيسيرك لنا الصعاب في إتمام هذا البحث، ويسعدنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى أستاذنا الفاضل الدكتور بن الشيخ توفيق الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية

كما نتقدم بخالص الشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول هذا العمل لمناقشته

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

هدى وسارة

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي ثمرة نجاحي إلى روح والدي العزيز الذي كانت آخر وصيته لي بالدراسة أتمنى أن تكون فخور بي ولم أخيب ظنك وأنت في قبرك رحمك الله يا أبي الغالي

و أشكر أمي العزيزة التي بفضلها توصلت إلى هذه المرحلة بدعمها و تعبها معي أتمنى أن يحفظك الله يا غالية

و إلى المرحومة جدتي أتمنى أن تكوني في أعلى درجات الجنة

والى أخي جواد وأختي صبرينة وابنها إليان، والى خالي عبد الوهاب وأشكره على كل النصائح والمعلومات التي يقدمها لي،وإلى خالاتي وجميع أفراد عائلتي والى أحبائي الأوفياء بالأخص صديقتي سارة التي مررنا بأوقات رائعة معا خلال مشوارنا الجامعي

إلى كل الزملاء والزميلات بجامعة 8 ماي 1945 قالمة

وإلى كل طلبة العلم.

هدى مزغيش

الإهداء

بعد الحمد لله

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون إلى من أمرنا الله ببرهما إلى

من بذلا الكثير وقدما لي الكثير إليكما أمي و أبي الغاليان.

أهدي لكما هذا العمل فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية، فعلى خطا كما أسير

وأستمد قوتي فأنتم قدوتي أمي و أبي أشكركما الشكر الجزيل على ما قدمتماه لي في كل حياتي فأنتم

مصدر سعادتي،

إلى هدى أختي قبل أن تصبح صديقتي هي تلك الفتاة أنجبتها لي الدنيا ولم تنجبها أمي؛

إلى أخي ورفيق الطفولة والسند وسيم.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	/
الإهداءات	/
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الجداول والأشكال	IV-III
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	3
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها	7
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	10
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	13
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	13
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	18
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	21
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	25
المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسات التجارة الخارجية	25
المطلب الثاني: سياسة الحماية التجارية	27
المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	39
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	39
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	42
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	46
المبحث الثاني: متطلبات ونظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية	47
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية	47
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	50
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	59

المبحث الثالث: تمويل ومقومات التنمية الاقتصادية	65
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	65
المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية	67
المطلب الثالث: دعائم ومقومات نجاح التنمية الاقتصادية	69
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث: دراسة تحليلية دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	
تمهيد	74
المبحث الأول: سياسة التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية	74
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004	77
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	77
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 وبرنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2019	79
المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	84
المطلب الأول: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	84
المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	85
المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر	86
المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر (2000-2020)	90
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر	90
المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	95
المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	98
خلاصة الفصل	100
الخاتمة	101
قائمة المراجع	104
الملخص	/

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل	14
جدول 2	تكلفة إنتاج القمح والقطن مقدرة بساعات العمل	16
جدول 3	عدد وحدات الإنتاج الموافقة لساعة عمل	17
جدول 4	يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2005-2009	78
جدول 5	يمثل برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010-2014.	80
جدول 6	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).	84
جدول 7	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	85
جدول 8	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	87
جدول 9	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020)	88
جدول 10	يمثل تطور قيمة الصادرات وصادرات المحروقات وصادرات أخرى في الجزائر خلال فترة (2000-2020)	90
جدول 11	يمثل تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000-2020)	92
جدول 12	تطور رصيد ميزان التجاري في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	94
جدول 13	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	95
جدول 14	يمثل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2020.	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل 1	تمثيل الحاجات الأساسية للفرد	63
شكل 2	منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2000-2020.	84
شكل 3	منحنى يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	86
شكل 4	منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	87
شكل 5	منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	88
شكل 6	منحنى يمثل تطور قيمة الصادرات وصادرات المحروقات ومحروقات أخرى في الجزائر خلال فترة (2000-2020)	91
شكل 7	منحنى يمثل تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	93
شكل 8	منحنى يمثل حالة تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 2000-2020.	94
شكل 9	منحنى يمثل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000-2020.	96
شكل 10	منحنى يمثل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2020.	99

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تلعب التجارة الخارجية دورًا هامًا ومحوريًا في دفع عجلة التنمية في اقتصاديات الدول، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأنشطة الصناعية للبلد، وخلق قيمة مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية من خلال عوامل إنتاج التي تتبعها ما يعني تحسينا للهياكل القاعدية وزيادة الإنتاجية، أي زيادة في دخول الحكومات والأفراد وخلق فرص للعمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة وهذا ما يعني في مجمل القول تأثيرها على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية.

ونظرًا للدور الفعال للتجارة الخارجية في مختلف المجالات فقد سعت كل دولة إلى انتهاج سياسة تجارية ملائمة لظروفها الاقتصادية بغية الحفاظ على التوازن لمالي وتحقيقا للنمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تنمية اقتصادها وهذا من خلال الانفتاح والاهتمام بالتجارة الخارجية، فإن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط، إذ أن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار المحروقات من جهة وكذا مدى نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

عرفت الجزائر تزايد هاما في إيراداتها المالية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الجزائرية المسجلة خلال الألفية الثالثة، حيث سطرت الجزائر نحو برامج تنموية مختلفة في جميع القطاعات لاسيما السياحة والفلاحة والصناعة...الخ، الذي يكمن هدفها في إنعاش الاقتصاد الجزائري والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ويكون تأثير البرامج التنموية على الناتج الداخلي الخام من خلال العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يتأثر بها النمو الاقتصادي.

مما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما هو دور التجارة الخارجية في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2020)؟**

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

-ما مفهوم التجارة الخارجية وما هي أسباب قيامها؟

-ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم استراتيجياتها؟

-ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتأثر بالتجارة الخارجية؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم التجارة الخارجية في تحسين الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- تلعب التجارة الخارجية دور هام في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

أسباب الدراسة:

- ✓ الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- ✓ يعتبر موضوع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من مواضيع المهمة، التي تستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- ✓ أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دور ومساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وباعتبار أن اقتصاد الجزائر ريعي يعتمد على التصدير الأحادي أي على قطاع المحروقات فإذا وجب وضع إستراتيجية تنموية لرفع من قطاع التجارة الخارجية وتنويعه، وذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية القطاعات الأخرى.

أهداف الدراسة

- ✓ معرفة مدى مساهمة التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ✓ التعرض للنظريات التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية.
- ✓ معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- ✓ تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية منها الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 2000-2020.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده، وكذلك إتباع المنهج التاريخي من خلال استعراض مراحل البرامج التنموية، كما تم الاعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجانب التطبيقي.

صعوبات الدراسة:

- عدم وجود نظام معلومات موحد للإحصائيات في الاقتصاد الجزائري.

- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى أخر، من جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تضارب المعلومات.

هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

- **الفصل الأول** الإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية، والمبحث الثاني النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث سياسة التجارة الخارجية.
- **الفصل الثاني** قمنا بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثاني التنمية الاقتصادية (متطلباتها، نظرياتها، استراتيجياتها)، وفي المبحث الأخير تمويل ومقومات التنمية الاقتصادية.
- **الفصل الثالث**: جاء بعنوان تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري لفترة (2000-2020)، والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول سياسة التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية، وفي المبحث الثاني تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم والبطالة)، أما في المبحث الثالث فكان تحت عنوان تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية (وضعية الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي، ووضعية ميزان المدفوعات).

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

أن للتجارة الخارجية دورًا أساسيًا في الاقتصاد فهي توفر له كل ما يحتاجه من سلع وخدمات نادرة من خلال عملية الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من خلال تصريف هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية عن طريق عملية التصدير، فتطورها يتوقف أساسا على كفاءة الجهاز الإنتاجي سواء من ناحية جودة المنتجات المختلفة أو تنافسية الأسعار التي تقدمها للمتعاملين، وكذلك التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، وتتألف من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وقد تعددت الأفكار والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية ودوافعها باعتبارها المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل، فهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية فقمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: ماهية التجارة الخارجية؛
- **المبحث الثاني**: نظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛
- **المبحث الثالث**: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية في حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، ويعد التبادل التجاري يبين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما إن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنهوض بها أولوية كل الدول سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية وكذا تبيان أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، ومن أهم التعاريف نذكر:

عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات" والملاحظ إن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهل مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات.[1]

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها: «أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص في دراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[2]

أما التعريف لأشمل للتجارة الخارجية على أنها:" تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية

[1] حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، الأردن، 2002، ص13.

[2] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، دار الجامعية، مصر، 2009، ص8.

-**تبادل السلع المادية:** تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف مصنعة والسلع الوسطية.

-**تبادل الخدمات:** التي تتضمن خدمات النقل، والتأمين، والشحن، والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

-**تبادل النقود:** تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

-**تبادل عنصر العمل:** ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة، إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة. ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية والتي يترتب عليها فيما بعد أهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي:[1]

1. لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول، وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة ومن ذلك نستطيع القول إن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي، وقد تزايدت الأرباح والأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعها الضرورية والكمالية.
2. تعد التجارة الخارجية مصدر أساسيا في الحصول على العمولات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة لامتلاكها السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار، كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء، فمن المعروف أنه كلما أدت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة والدولة.

[1] عطا الله الزبون، **تجارة خارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 17-18.

3. يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع، وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، أو الاستهلاكية والخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير واستيراد السلع.
4. ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدماتية التي تحتاجها الدولة أي ما يسمى بالإنفاق الجاري ،فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والتي بقيت لزمن بعيد تنتظر المصدر التمويلي لها ولكن لضعف الدعم المادي في الدولة بقيت تلك المشاريع خارج حيز التنفيذ التي تطمح إليه تلك الدولة والتي تشكل في أغلبها بداية لعهد اقتصادي جديد وتتضح تلك الظاهرة بشكل كبير في الدول النامية ،والتي تحتوي على مواد أولية كبيرة تذهب إلى أسواق الخارجية بأسعار قليلة، وتعود سلعا مصنعة إلى الدول التي صدرت منها.
5. تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو بشكل مضطرد.
6. كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات، فهي تعتبر مصدر لتوليد الأموال التي ترفض لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة.

وتكمن أيضا أهمية التجارة الخارجية في الآتي:[1]

7. تلعب التجارة الخارجية دور هام في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وتصريف ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.
8. قد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية والإقليمية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم

[1] وسيلة السبتي، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2019، ص ص101-102.

ولعل أحد أهم خصائص التجارة الخارجية هو إمكانية كسب جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحد وذلك لما تتركه من آثار ايجابية على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية.

9. تكمن أهمية التجارة الخارجية على أنها تعمل على زيادة رفاهية البلد من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار.
10. كما تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا أساسيا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك للارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك على الميزان التجاري.
11. إن الدول النامية تعيش في انخفاض الإنتاجية والاستثمارات وللخروج من دائرة الفقر يمكن للتجارة الخارجية أن تعب دورا هام وذلك عن طريق تشجيع الصادرات وما ينتج عن ذلك من مكاسب جديدة في صورة دخول رؤوس الأموال أجنبية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

نود هنا أن نستعرض باختصار أهم أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية[1]:

1. تقوم التجارة الداخلية بين أفراد وحدات اقتصادية تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة. في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات تنتمي لدول مختلفة لكل منها قوانينها وتقاليدها ونظمها التجارية.

2. إن الأفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة ويخضعون لقوانين وقواعد متباينة، فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والتي تتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم. وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وأخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تعامل به مواطنيها.

3. اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق بين الدول يتمثل في اختلاف أذواقهم وميولهم وطباعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية. فالبعد الجغرافي

[1] محمد موسى حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 235.

3. اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق بين الدول يتمثل في اختلاف أذواقهم وميولهم وطباعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية. فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل والإجراءات الإدارية التي يتعرض لها انتقال السلع عبر الحدود السياسية (مثل الشهادات الصحية التي تثبت خلو السلع القادمة من بلاد أخرى من الآفات أو الملوثات) أو الحواجز الاقتصادية أو السياسية (مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير) كلها عوامل تفصل الأسواق عن بعض.

4. اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية بين الدول يعتبر عاملا من عوامل التفرقة بين الدول، كل دولة لها جهاز مالي ومصرفي وعملة وطنية تختلف عن الأخرى.

اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، لا نتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج. أما إذا انتقلنا إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل. وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى. وهذا يرجع بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل بهما من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا من شأنه أن يخلق اختلاف واضحا في تكلفة إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي اختلافا في أسعارها، وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، حيث إن دولة ما لا تستطيع إن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة، من خلال أنها لا تستطيع إن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لان الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك، ومن هنا

تظهر أهمية مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع لكن بتكلفة مرتفعة مما يجعل الاستيراد مفضلا.[1]

ويمكن تلخيص أهم أسباب التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

2- **التخصص الدولي:** لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات إفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكليف اقل أو بكفاءة عالية.

3- **اختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافع لتجارة بينها وبذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤذي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4- **اختلاف ظروف الإنتاج:** بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب إن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.[2]

5- **اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى:** ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوي هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

6- **اختلاف الميول والأذواق:** الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.

---

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 15-16.

[2] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص17.

7-الأسباب الإستراتيجية والسياسية: المتمثل في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.[1]

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي:[2]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دوراً كبيراً في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات.

[1] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] نوري موسى شقيري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص 21-22.

- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تأثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها:

- ✓ **المناخ والظروف الطبيعية:** قد يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما، إلى إن يتخصص في إنتاج أنواع معين من الزراعات، التي تتلاءم مع تربته أو مناخه ...الخ، حيث إن المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة إلا إن هذا العامل بدء يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي والتكنولوجيا، فقد أصبح من الممكن القيام بتغيرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج.[1]
- ✓ **وفرة الموارد:** تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، وتوافر هذه الموارد على ارض الدولة يعني إمكانية تصديرها إلى الدول الأخر، إما في حال عدم توافرها فهي بحاجة لاستيرادها من الدول الأخرى، وفي الحالتين تدخل هذه الموارد في التجارة الخارجية للدولة، وتتضمن الموارد عادة الموارد الزراعية وخامات المعادن والطاقة، وكذلك المنتجات الصناعية.[2]
- ✓ **العامل السياسي:** يلعب العامل السياسي دور كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.
- ✓ **اختلاف الأذواق:** تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثلا: اختلاف العادات والتقليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الإفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتدوا عليها بسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثر في حجم التجارة الخارجية.[3]

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 14.

[2] عبد الرؤوف رهبان، **الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها**، مجلة جامعة دمشق العدد 3+4، 2013، ص 518.

[3] خالد احمد على محمود، **تجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2019، ص ص 31-31.

-انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمال.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- درجة التقدم الاقتصادي ففي حالة الرواج يزداد الطلب على العمال.

-رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون يتبع لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

-التكنولوجيا: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفرا لجهد، التكاليف، الوقت، الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور المنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية.[1]

-تكاليف النقل: إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى الثمن. وعلى ذلك، فإن الدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ، تمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدولة أخرى لا تتهيأ لها نفس الظروف ،ذلك لأن تكاليف النقل البحري أو النهري تقل كثيرا عن تكاليف النقل الجوي أو البري، لهذا فإن نفقات النقل تلعب دورا هاما في التجارة الدولية فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطين الدولي للصناعة ،فالتوطين يتم بالقرب من الأسواق أو بالقرب من أماكن توافر المواد الأولية أو بالقرب من مصادر الطاقة، والهدف من هذا التوطين هو خفض تكاليف النقل المؤثرة على أثمان السلع.[2]

---

[1] نعيمة زريمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 8.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

-مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دور في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

-أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلعة ما، ذات استهلاك واسع، أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.[1]

[1] كمال شنن، **سبل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مسيلة، 2019/2018، ص 16.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهت نظر كل اقتصادي، لذلك من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم نظريات التجارة الخارجية التي لا تزال مطبقة بشكل ما في التبادل الدولي إلى يومنا هذا، ومن أجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث إن المطلب الأول يشمل نظريات التجارة الخارجية للمدرسة الكلاسيكية والثاني النظرية نيو كلاسيكية والمطلب الأخير دار حول النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجاريين من قبل نظرية منفصلة لهذا المجال، وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة (ذهب وفضة) ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض فوسائل الإنتاج والعنصر البشري والثروات الطبيعية وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرين الكلاسيك آراء التجاريين وانتقدوها بشدة ودعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل.

وفي النظرية الكلاسيكية تميز ثلاث اتجاهات وتتمثل فيما يلي:

أولا: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث (1723-1790)

تعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصادي ادم سميت من خلال كتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وأخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية،[1] تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكافة اقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها اقل في الدول الأخرى، هذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج،[2] ومن هنا يمكن القول بأن كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها، ويتركز إنتاجها على هذه السلع، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها أو التي لا تستطيع إنتاجها

[1] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضرية (مجلة علمية محكمة)، مجلد 5 العدد 17، 2013، ص 127.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 36-37.

مطلقا، وقد اعتبر سميت إن الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلعة ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة لإنتاجها.[1]

وعليه فإن هذه النظرية تقوم على الفرضيات الرئيسية التالية:[2]

- ✓ قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة.
- ✓ تعود التجارة الخارجية بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي، أي إن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل.
- ✓ إن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق والتراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- ✓ تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلع بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

ولفهم مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن الفروق التكاليف المطلقة نفترض المثال التالي:

نفترض أن هناك دولتين الجزائر وتونس، وإنهما ينتجان سلعتين هما قمح وخشب على التوالي، وان ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كآلاتي:

جدول (1): نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل

السلعة / الدولة	قمح	خشب
الجزائر	**3 سا**	**1 سا**
تونس	**2 سا**	**4 سا**

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وتونس تنتج إحدى السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة الأخرى، بحيث أن الجزائر تنتج وحدة واحدة من الخشب بتكلفة حقيقة مقدارها 1ساعة عمل بينما تنتجه تونس بمقدار 4 ساعات عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من القمح بمقدار 3 ساعات عمل بينما تونس فتنتج وحدة واحدة من القمح بمدار ساعتين، وعليه من مصلحة الجزائر أن تختص في إنتاج الخشب

[1] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص28.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص94-95.

لأنها تملك فيه ميزة مطلقة وبأقل تكلفة، ومن مصلحة تونس أن تختص في إنتاج القمح لأنها تنتج سلعة القمح بأقل تكلفة ممكنة.

وعليه الجزائر ستحقق فائض في إنتاج الخشب وتونس في إنتاج القمح وعليه يقوم التبادل بين تونس والجزائر وتتحقق النظرية التي تعتمد على تبادل التجارة الخارجية.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823)

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي " **دافيد ريكاردو**" (1772-1823) بالرد على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817" **الاقتصاد السياسي والضرائب**". في الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس باستطاعة كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة في الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، وفي هذه الحالة لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير قيام التبادل التجاري، ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى.

ومن أجل تصحيح الخلل القائم في نظرية التكاليف المطلقة ارتأى ريكاردو ضرورة ما يسمى بالتكاليف النسبية في عملية التبادل، فنظرية التكاليف النسبية تؤكد على ضرورة تخصص دولة ما في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي "أقل تكلفة ممكنة" مقارنة بالتكاليف النسبية للسلع المنتجة في الدول الأخرى، أما في حالة عدم تمتع دولة بأي ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي تكون درجة تفوقها أكبر فتحصل عن طريق التبادل التجاري على السلع الأخرى التي تكون درجة تفوقها أقل.[1]

واعتمد ريكاردو في تحليله على مجموعة من الافتراضات أهمها:[2]

- ✓ إن التجارة الدولية تتم بين دولتين وتقع على سلعتين فقط.
- ✓ حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- ✓ الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلعة.

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2018-2019، ص 15.

[2] مريم طبني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- ✓ الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثلة تماما، مثلا عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في الجودة.
- ✓ إن عناصر الإنتاج المختلفة تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى.
- ✓ لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقة النقل والتأمين.
- ✓ ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دول مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
- ✓ ثبات نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع تبادل.
- ✓ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

ولتوضيح هذه النظرية ندرج المثال التالي:

لنفرض وجود دولتين هما ايطاليا واسبانيا، وإنهما ينتجان سلعتين هما قمح وقطن حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2): تكلفة إنتاج القمح والقطن مقدرة بساعات العمل

البلد / السلعة	اسبانيا	ايطاليا
قمح	10سا	9سا
قطن	12سا	6سا
تكلفة نسبية قطن	1.2	0.66
تكلفة نسبية قمح	0.83	1.5

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الواضح من الجدول أن التكاليف إنتاج القطن والقمح أقل في ايطاليا عنها من اسبانيا، ومن خلال هذا المثال يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين الدولتين، غير أن ريكاردو يقول إنه على الرغم من أن ايطاليا تتفوق تفوق مطلقا على اسبانيا في إنتاج السلعتين إلا إن ايطاليا تتفوق تفوق نسبيا في إنتاج القطن عن إنتاج القمح بالنسبة لإسبانيا، وهذا التفوق النسبي هو نتيجة انخفاض التكاليف النسبية، وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين ايطاليا واسبانيا.

وهكذا يكون من مصلحة ايطاليا أن تتخصص في إنتاج القطن لتمتعها بميزة نسبية في إنتاجه بنفقة نسبية أقل مقارنة بالقمح، أما اسبانيا فمن صلحها أن تتخصص في إنتاج القمح لأنها تتمتع فيه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقطن.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1878)

لقد كان لجون ستيوارت ميل من خلال كتابة "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله. ووفقا لهذه النظرية لقد أبرز أهمية الطلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، أو معدل التبادل الدولي ووفقا لهذه النظرية التي تحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية وهو الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات كل دولة متساوية[1]، و لم كانت صادرات البلد هي واردات البلد الأخر وارداته هي صادرات البلد الأخر فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لابد إن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات وواردات البلد الأخر، وأي معدل أخر غير هذا المعدل يؤذي إلي الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع احد البلدين في فائض ويقع الأخر في عجز.[2]

ويشرح "ميل" نظريته بافتراض أن هناك دولتين إنجلترا وألمانيا تنتجان المنسوجات والقطن، وان إنتاج 30وحدة من المنسوجات يكلف إنجلترا قدر من العمل مثلما يكلفها إنتاج 40 وحدة من القطن، وفي ألمانيا فإن إنتاج 30وحدة من المنسوجات يكلف ألمانيا قدر من العمل مثلما يكلفها إنتاج 60 وحدة من القطن وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): عدد وحدات الإنتاج الموافقة لساعة عمل

البلد / السلعة	المنسوجات	القطن
انجلترا	**30 وحدة**	**40 وحدة**
ألمانيا	**30 وحدة**	**60 وحدة**

المصدر: يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 40

[1] مجدي محمود شهاب سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص58.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

يظهر من خلال هذا الجدول أن المنسوجات في كلا من إنجلترا وألمانيا تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج القطن، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج القطن في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، ولذلك فمنا المفيد بالنسبة للدولتين إن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد القطن من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج القطن وتستورد المنسوجات في إنجلترا.

وعليه تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل، والذي يقصد بيه طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى، وطلب الدولة الأخرى على سلع وخدمات الدولة المعنية، حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفاوت معقول، إلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي لدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما.

وقد وضح جون ستيوارت ميل إن توزيع المنفعة يتوقف على عاملين أساسيين وهما الطلب ومرونة الطلب:[1]

- ✓ **الطلب:** وهو حجم طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على شدة الطلب إنجلترا من القطن والمنسوجات بالنسبة لشدة طلب ألمانيا على السلعتين ويطلق على هذا القانون الطلب المتبادل، فكلما زاد طلب إنجلترا (في المثال السابق) على القطن الألماني كلما مالت نسبة الاستبدال إلى صالح ألمانيا وبالتالي تحصل ألمانيا على معظم الربح.

- ✓ **مرونة الطلب:** أي مدى مرونة الطلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى، حيث تميل نسبة الاستبدال الى الاتجاه لصالح الدولة التي يكون طلبها على سلعة الدول الأخرى قليلة المرونة، أي ان حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرن.

المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية

حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية فإن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف التكاليف النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة سواء تمثلت التكاليف في العمل وحده أو عناصر الإنتاج المجتمعة ولكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين هذه البلدان وهذا ما فسره الاقتصاديين السويديين "**هكشر وأولين**".

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

أولا: نظرية الوفرة النسبية عوامل الإنتاج (هكشر وأولين)

يرجع ظهور هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **الي هكشر** وجاء تطويرها على يد تلميذه **برتل أولين** الذي قام بإعادة نشرها مع تحديثها.

ويتلخص مضمون هذه النظرية فيما ذهب إليه **هكشر–أولين** من التسليم بما انتهت إليه النظرية التقليدية من نتيجة مؤداها إن التجارة الدولية ترجع إلى اختلاف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة ، لكنهما يضيفان إن السبب في اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة في عوامل أو عناصر الإنتاج، حيث يؤدي اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج إلى اختلاف الوفرة أو الندرة في عوامل أو عناصر النتاج، حيث يؤدي اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج إلى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول، المر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج اقل مما لو تم إنتاجها محليا. وبالتالي فإنه إذا تركت التجارة الخارجية حرة بين الدول فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تحتوي على نسبة كبيرة من عنصر الإنتاج الموجودة فيها بوفرة، وتصدر فائض إنتاجها من هذه السلع مقابل استيراد السلع التي تحتوي على نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج النادرة بها.

وبصفة عامة، فإن نظرية نسبة عناصر الإنتاج تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين، أولهما وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، والثاني الحجم الأمثل للإنتاج وكذلك على النحو التالي:[1]

- **وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج:** تتفاوت الدول من حيث مدى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج بها، فهناك بلاد غنية بالأرض وأخرى غنية برأس المال والثالثة غنية بعنصر العمل. والسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع كثيفة الأرض وأخرى كثيفة رأس المال والثالثة كثيفة العمل، وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض يكوم لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة الأرض والبلاد الغنية بعنصر رأس المال يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والبلاد الغنية بعنصر العمل يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل. فالتجارة الدولية تقوم على الميزة النسبية، تلك الميزة التي تتوقف على نسب توافر عناصر الإنتاج في البلاد المختلفة. تلك الميزة التي تتوقف على نسب توافر عناصر الإنتاج في البلاد المختلفة.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، طبعة الأولى، مصر،2014، ص ص 62-63.

- **الحجم الأمثل للإنتاج:** إن قيام التبادل الدولي سيؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات الدول المتخصصة، لذلك تسعى مثل هذه الدول إلى زيادة حجم مشروعاتها والوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج لمقابلة مطالب الدول الأخرى، مما يؤدي انخفاض التكاليف وبالتالي الأسعار.

ثانيا: تفسير لغز ليونتيف:

بدلا من إن يعترف ليونتيف بخطأ نظرية **هكشر–أولين** حاول إن يفسر هذا اللغز في إطار النظرية نفسها وذلك من خلال تقديم الادعاءات الآتية:[1]

الادعاء الأول:

هو أن سنة 1947 كانت سنة متحيزة بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب. بمعنى ذلك إن أمريكا كانت في الحقيقة دولة وفيرة لعنصر العمل وليس عنصر رأس المال ولذلك كان من الطبيعي أن تصدر سلعا كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال.

هذا الادعاء غير مقبول لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي ثلاثة أمثال إنتاجية العمال الأجانب فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا سوف تكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبي الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة رأس المال.

الادعاء الثاني:

أن الأذواق في المجتمع الأمريكي كانت متحيزة لصالح السلع كثيفة رأس المال مما تسبب في ارتفاع أسعارها المحلية وقلل من الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل.

وبالطبع فإن هذا الادعاء أيضا غير مقبول حيث يتعارض مع الافتراض الأساسي لنظرية **هكشير–أولين** وهو تماثل ظروف الطلب (تماثل الأذواق).

ولقد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدما بيانات عن سنة 1051 ثم سنة 1956 ولكن المشكلة استمرت حيث أظهرت هذه الدراسات أيضا تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال.

في الحقيقة إن اعتماد ليونتيف على بيانات عن بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محليا بدلا من الاعتماد على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الأساسي للنتائج الخاطئة التي

[1] –محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر،1999، ص ص 159-160.

توصل إليها ليونتيف. لأنه من الطبيعي إن تكون بدائل الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال لأنه العنصر المتوفر لديها نسبيا، فقد لوحظ ان بدائل الواردات الأمريكية مثل الصناعات الصلب والمنتجات الزراعية تحتاج الى كثافة رأسمالية في أمريكا.

ولعل من أهم العناصر التي لم يأخذها ليونتيف في الحسبان هو عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذي يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادي. ولو أضاف ليونتيف عنصر رأس المال البشري لأصبحت صادرات أمريكا كثيفة رأس المال ووارداتها كثيفة العمل. ولقد قام الاقتصادي كنن kenen في عام 1925 بتقدير حجم رأس المال البشري في الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادي لبيانات عام 1947 وكانت النتيجة مرضية حيث اختفى لغز ليونتيف تماما وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

بروز نظريات الحديثة ارتكزت معظمها على تعميق التمايز والاختلاف في جانب العرض وبعضها اعتمد نهجا مخالفا في جانب الطلب.

المدخل المرتكز على جانب الطلب:

وتمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب نظرية linder

أولا: تحليل لندرlinder: نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي **ستافن ليندر linder staffan** وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الفرضيات التالية:[1]

- ✓ أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواق كبيرة ورائجة، وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من اجل تمكين المنتجات المحلية من تحقيق وفورات حجم اقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع، مما يؤذي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.
- ✓ أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى، بسبب تساوى قدراتهم الشرائية.

[1] حسام على داود وآخرون، مرجع سيق ذكره، ص ص 62-63.

وفي ضوء هذه الفرضيات فقد توقع ليندر بأن هذا النوع من التجارة فيتركز على السلع المتشابهة ولكن المتمايزة في نفس الوقت، أي إن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب تتركز في الصناعات المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب، أي إن محور هذه النظرية هو التفضيل ووفورات الحجم، إما تجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتقد ليندر إنها تتبع تنبؤات نموذج HO" والذي يعتمد على جانب العرض لعوامل الإنتاج بمعنى وفرة هذه العوامل.

يري ليندر إن تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا يفسر التجارة داخل الإقليم كما انه لا يفسر قيام التبادل الدولي إلى بالنسبة إلى بعض أنواع السلع فقط، حيث أوضح ليندر أن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية ولكن هذه النظرية غير قادرة على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.[1]

المدخل المرتكز على جانب العرض: تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من جانب الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

ثانيا: نظرية الفجوة التكنولوجية

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبنى على إدخال منتجات جديدة أو طرق إنتاج مستحدثة ويعطي هذا الأمر لدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي وتزول هذه الأخيرة بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

يشير" **بوزنر**" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:[2]

- فترة إبطاء رد الفعل: يطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

- فترة إبطاء التقليد: تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد) وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها الإنتاج المحلى المقلد في البلدان الأخرى.

---

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2010، ص ص 203-204.

[2] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الاجابي للجزائر في الاقتصاد العالمية (المنظمة العالمية لتجارة)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 32.

يختلف المدى الزمني للفترتين حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

وفي معظم الأحوال لن تقف الدولة التي فقدت الميزة الاحتكارية ساكنة نتيجة تقليد مبتكراتها ولكن تبحث عن ابتكار أخر أو تحديث جديد وهو ما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحسابات وغيرها، وبالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الابتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من المصنوعات، كما تلعب الفروق في مستويات الأجور بين الدول المختلفة دورها في تحديد طول فترة التقليد حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين اتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

يرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد لنظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دو ر دورة حياة المنتوج الجديد في قيام التجارة الخارجية.

تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل. وقسم فرنون هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي[1]:

- مرحلة الانطلاق: ينتج المنتوج بهذه المرحلة من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة نسبة لتطلبه الكثافة التكنولوجية ويد عاملة عالية المهارة، لذا فان أسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطلب غير كبير مما يجعل تصديره إلى الخارج محدودا جدا .
- مرحلة النمو: في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ومن ثم إنتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الأمر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا
- مرحلة النضج: بهذه المرحلة يصبح المنتوج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سعرية، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.

وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

- مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتوج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول إلى ابتكار منتوج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على مستوى الدولي أو الإقليمي، وتعرف هذه الإجراءات والأساليب التنظيمية بالسياسة التجارية، وترتبط السياسة التجارية لأي دولة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية وإن اعتماد الدولة لسياسة تجارية ما، إنما ينطلق من مستوى تطورها الاقتصادي ولهذا نجد اختلاف وتباين السياسات التجارية من دولة للأخرى، ومن وقت لآخر.

المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسات التجارة الخارجية

1. تعريف سياسات تجارة الخارجية:

لقد تعددت تعاريف سياسات التجارة الخارجية، ويمكن أن نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

التعريف الثاني: يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج".[2]

التعريف الثالث: كما تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة للأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية.[3]

وكتعريف إجرائي يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

---

[1] مريم طبني، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص70.

2. أهداف سياسات التجارة الخارجية:

تهدف السياسة التجارية في أي دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، ولكن هذا الهدف ليس متفق عليه بين دول العالم، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والملاحظ أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- **تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي:** يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية "فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية السياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية. ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.
- **التشغيل الكامل:** والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.
- **استقرار الأسعار:** يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير –هذا من جهة – ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما

[1] سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال تجارة دولية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص ص 34-35.

يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، و هذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

- **الأهداف الاستراتيجية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية. وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فان استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

المطلب الثاني: سياسة الحماية التجارية

تدور سياسة التجارة الخارجية فيما بين نوعين من السياسات هما سياسة حرية التجارة الخارجية، وسياسة حماية التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات أو تقديم الدعم والإعانات للصادرات،... إلخ، وتهدف الدول وراء انتهاجها لأي من السياستين تحقيق المصلحة القومية، ويمثل هذا الهدف حجر الزاوية في انتهاجها لأي من السياستين، غير أنه لا يوجد اتفاق تام فيما بين الاقتصاديين بشأن إتباع سياسة معينة.

أولا: مفهوم سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية "تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها بإتباع وسائل الحماية المختلفة لرعاية مصالحها وحماية الأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

كما يمكن تعريفها أيضا: "تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية".

وهي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

ثانيا: حجج سياسة حماية التجارة الخارجية

حيث يعتمد أنصار هذه السياسة على مجموعة من الحجج ومن بينها:

أ- **حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر من أهم الحجج ويرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا وما زالت تستخدم في العالم الثالث، حيث تتلخص هذه الحجة في انه يجب حماية الصناعة الناشئة فيها عن طريق فرض الرسوم الجمركية، وذلك لكي يكتمل نموها وتستطيع الصمود في وجه منافسة الصناعة الأجنبية البالغة، ولا شك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في الميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتحاربها في كافة الأسواق، رغم ذلك فإن هناك انتقادات لهذه الحجة وأهمها صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية.

ب- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** قد يكون الهدف من وراء سياسة الحماية هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر، وذلك لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي، فيسمح ذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الانفاق الكلي والتشغيل. كما يسمح رأس مال الأجنبي بتطوير فنون الإنتاج المحلي ورفع كفاءته ولكن يعاب على هذه الحجة انه يمكن لسياسة جذب

[1] وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره، ص146.

الاستثمارات الأجنبية تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات الى الخارج في شكل فوائد للقروض. ومنه فإن نجاح سياسة الحماية من اجل جذب رأس مال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج.

ت- **مواجهة سياسة الإغراق:** تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية يساوى الفرق بين سعر البيع في السوق المحلى وسعر البيع في السوق الأم[1].

ث- **تحسين الميزان التجاري:** فحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع، وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فإن هذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، مع العلم إن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات والواردات، وبالتالي فإن تقليل الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائض.

ج- **تحسين معدل التبادل التجاري:** يرى أنصار الحماية، انه يمكن للدولة إن تستفيد من فرض الرسوم الجمركية على وارداتها، ذلك أن عبء هذه الرسوم يقع على المصدر الأجنبي، لأنه سيضطر إلى خفض أسعار صادراته إلى الدولة المستوردة، ولهذا تحصل الدولة على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات، مما يعني تحسن في معدل تبادلها الخارجي[2].

ثالثا: أهم أساليب تنظيم التجارة الخارجية: تتمثل أهم الأساليب في الإجراءات السعرية والكمية:

1. الإجراءات السعرية

أ-الرسوم الجمركية: تعرف الرسوم الجمركية بأنها الضريبة الغير مباشرة التي تمس البضائع وليس مداخيل الأشخاص، والتي يمكن استرجاعها في سعر بيع المنتوج، وفي المبدأ يعتبر دخول البضائع للحدود الإقليمية حدثا منشئا لضريبة الجمركية ، إذ تعد الحقوق الجمركية رسوم مفروضة على الواردات من السلع أو الخدمات، وتحصل في العادة من طرف مصالح الجمارك عند نقاط الدخول لدولة، وتعتبر الحقوق الجمركية من أهم أدوات

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

[2] خروف منير، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015/2014، ص ص 24-25.

المستخدمة في تنفيذ السياسات التجارية، فهي أداة سعرية تستعمل لتقليص هامش الفرق بين الأسعار الخارجية والأسعار الداخلية، وبالتالي تمكين المنتجين المحليين من مواجهة المنافسة الأجنبية التي كانت تهدد الإنتاج الوطني على مستوى السوق المحلية[1].

- **أنواع الرسوم الجمركية:** تجرى التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة، فطبقا لأساس احتساب الرسوم الجمركية، نفرق بين ثلاث أنواع:[2]

1-الرسوم القيمية: وهي الرسوم التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلع الخاضعة للرسم.

2-الرسوم النوعية: وهي التي تفرض وتصدر بمبلغ معين كمبلغ على كل نوع من أنواع السلع على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن.

3-الرسوم المركبة: وهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي.

إما من حيث الهدف من فرض الرسم فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية.

-الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، ويسود الهدف المالي الاقتصاديات النامية أين تمثل الرسوم الجمركية مصدر رئيسيا لإيرادات ميزانية الدولة، لذا عادة ما تختار لذلك السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني إن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليها ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عليه ازدياد الإيراد الكلى.

-الرسوم الحمائية هي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية، او تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات تصدير.

ب-نظام الإعانات: يعرف على انه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية وتسعي الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتها في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

ت-نظام الإغراق: يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ونميز له 3 أنواع هي:

[1] مريم طبني، مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

[2] خالد احمد على محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

- الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

- الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقق الأهداف.

- الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، وكذلك يشترط إن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.[1]

2. الإجراءات الكمية

أ-الحظر أو المنع: المقصود بالحظر أو المنع إن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا تتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الصادرات والواردات معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد، في جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظام للحماية بقدر ما يعتبر نظام لإلغاء التبادل الدولي. ولهذا فهو يعتبر خطر على التجارة الدولية.

- الحظر الكي: هو إن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج فمعناه إذا إن الدولة تريد إن تكفي نفسها بنفسها ولذلك يعرف الحظر الكلى باسم سياسة الاكتفاء الذاتي، فالدولة تحاول إن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم.

- الحظر الجزئي: فمعناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع كثير ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب.[2]

ب-نظام الحصص:

- **مفهومه:** يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير سنة أوائل الثلاثينات، كقيد على حرية التجارة الدولية، إلى جانب الرسوم الجمركية التي لم تكف لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات

[1] شيخي حفيظة، مرجه سبق ذكره، ص 40.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2007، ص ص 127-128.

الزراعية، خاصة الأمريكية، وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول الأخرى منه الجنيه الإسترليني، وقد كانت فرنسا تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيها، الدولة الأولى التي استخدمته كقيد لوارداتها، ثم تبعتها الدول الأخرى.

- **أنواع الحصص**: يأخذ نظام الحصص عدة صور، ويمثل أهمها ما يلي:

➢ **الحصة الإجمالية**: وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي تسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة والمستوردين المحليين، إلا أنه يعاب على هذا النظام أنه:

– تؤدي إلى انفراد إحدى الدول المصدرة بكامل الحصة أو الجزء الأكبر منها ليس لاعتبارات ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للسلعة ولكن لقرب سوق هذه الدولة التي قامت بفرض الحصة.

– تراكم السلعة في بداية من الفترة التي تغطيها الحصة، ونقصها في باقي الفترات الأخرى.

– زيادة درجة الاحتكار في السوق المحلي بسبب سيطرة كبار التجار المستوردين على الجزء الأكبر من الحصة، نظرا لإمكانيتهم المادية، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر في السوق المحلي والأضرار برفاهية المستهلك.

➢ **الحصة الموزعة**: وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة، أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة غير أنه يؤخذ على هذا النظام أنه:

– يؤدي توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة على حساب دول أخرى.

– صعوبة توزيع نصيب كل دولة مصدرة من الحصة على المصدرين لهذه السلعة في دولة التصدير.

– توزيع الحصة على عدد محمود من الدول المصدرة لا يكون من مصلحتها، لأنه من شانه التقليل من درجة المنافسة.

ج–تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترنا بنظام الحصص، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، وقد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها، وقد يتم تحديدها مسبقا، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد[1].

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص ص 75-78.

المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية

تعبر هذه السياسة، عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي والتوزيع الأكفأ للموارد الدولية، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية من غيرها، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزوقراطية وانتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو، ستيوارت ميل،... الخ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية، والخروج عن هذه العزلة.

أولا: تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية غير حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[1].

ثانيا: حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية

يرى مؤيدو سياسة تحرير المبادلات التجارية الدولية، للتجارة الخارجية بنفس نظرهم للتجارة الداخلية، على أنها مظاهر التعاون والتكامل بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، لذا فهم يدعون إلى رفع كل الحواجز والقيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، ويقدمون لذلك حجج من أهمها:[2]

أ. **منافع التخصص وتقسيم العمل:** إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق يصبح واسع وشامل لأسواق عدد كبير من الدول ،ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع، ومتعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي ،وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعي والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها ،وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم، إن تحرير التجارة من كل القيود ،يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد والمهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج ،والاستفادة من الفروع والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة.

ب. **منافع المنافسة:** إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات، فيعود

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 133.

[2] محمد تزالت وشاريف العربي، **السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2016/2015، ص ص 25-26.

هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، ويتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة.

ت. **الحرية تشجع التقدم الفني:** حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان، ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى.

ث. **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات، والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك، إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي، تساعد على قيام المشروعات وصناعات غير كفأه، لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة، فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات والاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني.

ثالثا: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية:

تنتهج معظم دول العالم اليوم سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع أو الخدمات حيث نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:[1]

1) **التكامل الاقتصادي:** يأخذ أشكالا عدة منها:

[1] شيخي حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

– منطقة التجارة الحرة: هي اتفاق مجموعة دول من إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينهما مع احتفاظ كل دولة بتعريفها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

– الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية وتوحد التعريفة الجمركية ويحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

– السوق المشتركة: تتفق دول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1958.

2) **التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية**: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

3) **تحديد التعامل في الصرف الأجنبي**: تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه مختلف تعاريف التجارة الخارجية وأهميتها ودوافع قيامها وصولا لنظريات وسياسات التجارة الخارجية، فيمكن القول أن قيام التجارة الخارجية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد إلى أخر، إضافة إلى الاختلاف في الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محددا أساسيا في قيام التجارة الخارجية من عدمها، لذا فكل دولة سعت إلى تنظيمها من خلال فرض سياسات تجارية تتمايز ما بين التحرير أو الحماية حسب توجه كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد

احتلت التنمية الاقتصادية مكانًا مرموقًا ضمن الدراسات الاقتصادية، من بعد الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحاضر أصبحت تسعي الدول النامية للبحث عن الوسائل التي تساعدها في تحسبن وضعها الاقتصادي، وبهذا بدأت تستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي الدول الرأسمالية والاشتراكية والمنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية بجوانبها المختلفة (مظاهرها، أسبابها، مشاكلها...).

ويقصد بالتنمية الاقتصادية هي النهوض باقتصاد الدولة من خلال تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فهي ليست بالعملية السهلة والتقليدية أنما هي عملية تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات متنوعة ولا يتحقق التقدم إلى بإتباع سياسات واستراتيجيات ملائمة ووضع برامج وخطط مناسبة تستمد قوتها من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لأن التنمية الاقتصادية تعمل على الانتقال من وضع اقتصادي إلى وضع أحسن.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية فقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: ماهية التنمية الاقتصادية؛
- **المبحث الثاني**: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛
- **المبحث الثالث**: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية (Economic Development) منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت التعاريف حول التنمية الاقتصادية نذكر منها:

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

التعريف الأول: "التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضل عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا" economically Advanced or Developed countries هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديا Economically Backward or Underdeveloped countries".[1]

التعريف الثاني: "التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم والازدهار، واعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا الزيادة في الناتج القومي خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي وفني في الوحدات الإنتاجية القائمة أو الوحدات الإنتاجية المراد إنشاءها".[2]

التعريف الثالث: "التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه".[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثى، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003، ص 20.

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، الأردن، 2010، ص 4.

[3] عبد الله، خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 24.

مما سبق نقول بأن تعريف التنمية الاقتصادية يجب أن يشمل الأبعاد الأساسية التالية:[1]

- ✓ أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- ✓ أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.
- ✓ أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجديد موارد المجتمع بدلا من استترافها.
- ✓ أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.
- ✓ أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لإفراد المجتمع، وأن تحقق قدرا أكبر من العدالة بينهم.

وبالتالي تعرف التنمية الاقتصادية بأنها" مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤذي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراده، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية".

ثانيا: تعريف النمو الاقتصادي

التعريف الأول: "النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة".[2]

التعريف الثاني: يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في متوسط الناتج للفرد "نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض".[3]

لذلك فان النمو الاقتصادي يعني:[4]

- ✓ تحقيق زيادة تحقيق نصيب الفرد من الدخل القومي.
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليست نقدية.
- ✓ أن تتسم الزيادة في زيادة متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

---

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان الجزائر، 2013/2012، ص 26.

[2] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2018، ص 61.

[3] عبد الله خبابة، مرجع سابق ذكره، ص14.

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 77.

أنواع النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أنواع تتمثل في:[1]

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.
- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النوع في كون النمو الدخل يفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية.
- ✓ **النمو التلقائي:** الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون اللجوء إلى التخطيط القومي في تحقيقه، ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقلبات عنيفة.
- ✓ **النمو المخطط:** هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع، لذا فان فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، ومرونة السياسات المتبعة.
- ✓ **النمو العابر:** وهو يحدث نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية في تجارتها الخارجية.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين أن لكل واحد منهما مفهومه الخاص.

- التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط
- النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن إن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة، فان التنمية الاقتصادية إلى ابعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

[1] براهيم إسماعيل محمد مدياني، **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة افاق اجتماعية، المجلد 12، العدد 05، 2020، ص582.

فالتنمية الاقتصادية إذا أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب إن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.[1]

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد السيدة هيكس بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدم، كما يفرق (Schumpeter) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما إن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان، ويؤكد البروفسور (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوع من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

وعليه فان التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فان التنمية اشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا أيضا.[2]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن الأهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بأنها من أهم الأدوات التي تساعد على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا تم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوي معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص عمل، وسينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة، كما تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا، أما على المستوى الاقتصادي الكلى فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود. ولا شك بأن لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو التي في طور النمو فائدة كبرى فيما يتعلق بتقليل الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة أو المتطورة أو الصناعية، هذه الفجوة التي ما كانت لتوجد لولا وجود مجموعة من العوامل التي سادت

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011–2014**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية: قسم علوم اقتصادية، جامعة قالمة، 2015/2014، ص ص 9-10.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007، ص125.

في فترات معينة وما يزال بعضها سائداً ليقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم ومنها دول عالمنا العربي.[1]

من هذه العوامل ما هو اقتصادي بالدرجة الأولى وهناك عوامل غير اقتصادية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:[2]

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية

- التبعية الاقتصادية للخارج واستمرارية أزمة المديونية الخارجية.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة.
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوي المعيشة.
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ضعف البنية التحتية في مجالات الاقتصاد المختلفة.
- ضعف أو عدم وجود الموارد الطبيعية المعززة للتنمية الاقتصادية.

ب- العوامل غير الاقتصادية

- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية.
- انخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي.
- تراجع القدرات والإنجازات العلمية والتقنية (التكنولوجية).

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع المستوى معيشة سكانها، وليس هناك شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي:

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] محمد حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار البداية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص 549.

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي: الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى معيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليان خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي قي أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى من دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واعي مع التدريب العلمي والعملي المتطور والمتجدد مما سوف يزيد من الإنتاجية.

2- **رفع مستوى المعيشة:** تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم الدول النامية، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوي المعيشة وانخفاض مستوى الصحة والتعليم ...الخ. فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.[1]

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي

[1] محمد موسى جربي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، دار البداية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص ص 68-70.

ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الغالبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات. وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق طلب عليها واحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

4- **التوسع في الهيكل الإنتاجي**: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعي التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.[1]

[1] محمد موسى حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 267.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تطورت مقاييس التنمية على عدة محاور خلال العقود الأربعة الأخيرة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية نذكر منها:[1]

1- **الناتج القومي الإجمالي GNP:** في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون الـــGNP بالأسعار الثابتة). ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات في قياس الدخل.

2- **الناتج القومي للفرد:** أصبح مقياس التنمية هي حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء. وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3- **الحاجات الأساسية:** بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس الدخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية له، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

4- **مؤشرات اجتماعية Social indicators:** تم تبنى هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم. لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم

[1] جميلة قنادزة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص ص66-68.

القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها Morries ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مؤشر نوعية الحياة PQLT**: من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة M.Morris لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية، ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل ،والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33%. ويقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة.
- **مؤشر التنمية البشرية HDI**: أخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية HDR. وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، والذي بدأ في عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، وكما هو الحال مع مقياس PQLT السابق ذكره، فان هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

وتستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول الفترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (ويمثل ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة.

المبحث الثاني: متطلبات ونظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والنظريات والاستراتيجيات التي تقوم عليها.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة المجتمع في عملية التنمية نذكر أبرز المتطلبات في عملية التنمية الاقتصادية:

أولا: تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من إن يحقق معدلا عاليا للنمو. والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع، فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن، والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى. وهناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة. والنوع الأخر هو الأنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما. وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمارات في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت، تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة، ويعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال.

ثانيا الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها. فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- ✓ تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية

✓ نمكن البلد من إن تنتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.[1]

ثالثا: الموارد البشرية: إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج، وهذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات الآتية.

عرض العمل: وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع خزين رأس المال البشري (التعليم والمهارات) أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم.

الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في محال العمل وهذه الفئة تشمل المدراء والمنظمون.[2]

رابعا: التكنولوجيا

التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب والنظرية العلمية، وهي تتضمن العناصر التالية:[3]

- براءات لاختراع والعلاقات التجارية.
- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين.

المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات وتبرز أهميتها في:

✓ زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية.

✓ لإضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها.

✓ زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية.

✓ اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وتقليل الكلف وما إلى ذلك.

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عديدة من بينها:

➢ إن نعدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-140.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 55.

[3] حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص ص 197-199.

- الاهتمام بتطوير الأسلحة والمعدات والأجهزة الحربية والمجالات الأخرى أدى إلى الاهتمام بأحداث تطور تكنولوجي، نظرا لعلاقة هذا التطور الوثيقة بهذه المجالات.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفرو قات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة تحدث تطور في نوعية السلع حتى وان كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة.
- لأن التطور التكنولوجي الواسع الذي تشهده الدول المتقدمة يمكن أن يثير الكثير من المخاوف حول ظهور البطالة والحاجة للبحث عن أعمال جديدة والتدريب عليها.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

أولا: نظرية الدفعة القوية

تؤكد الفكرة الأساسية لهذه النظرية، على انه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات متكاملة وعديدة، وحتى يتمكن الاقتصاد من الخروج من طوق الركود، والوصول إلى حالة من النمو في مختلف الأنشطة الاستثمارية.

يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب لتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر روزنشتين رودان من أهم مؤيدي هذه النظرية، حيث يبرر إتباع هذه الإستراتيجية في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية، الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم في انخفاض مستوى الإنتاجية. فالحل لهذه المشكلة عند روزنشتين يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية، ويعلل مؤيدو هذه النظرية أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات. كما يؤكد مؤيدو هذه النظرية، بخصوص العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي، وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة مما سوف يؤذي إلى زيادة دخولهم وهذا يؤذي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية، أي ارتفاع في القوة الشرائية لدي العمال في القطاع الزراعي نتيجة ارتفاع

دخولهم تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب،...

وتعتمد نظرية الدفعة القوية على مبدأ الوفورات الخارجية حيث تؤذي هذه الوفورات إلى مزايا تعود بالفائدة على المشروعات الإنتاجية نتيجة قيام مشروعات أخرى دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في المشروعات الأخيرة.[1]

- **الانتقادات الموجهة لنظرية الدفعة القوية**

أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الدفعة القوية وتتمثل فيما يلي:[2]

- تجاهل المكاسب التي يمكن أن تحقق من الاستثمارات في صناعات التصدير أو الإحلال محل الواردات.
- توليد ضغوط تضخمية نظرا لكبر حجم الاستثمارات.
- المصاعب الإدارية والمؤسسية بسبب كبر حجم المشروعات.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن

لقد صاغ (Rodan) فكرة الدفعة القوية ،والتي قدمها فيما بعد نيركسه (Nurkse) في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، ويركز (Nurkse) على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكداً أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وعليه فأن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس بغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولية، وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، ذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، إما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان ،وتؤكد النظرية على حجم الكبر من

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] محمد ألبنا، **التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق**، مكتبة زهراء الشرق لنشر والتوزيع، ص 103.

الاستثمارات لكي يتم تجاوز مشكلة عدم قابلية على التجزئة في جانب العرض وفي جانب الطلب والناجمة عن ظاهرة ما يعرف بـــ(Lumpiness of capital) كما تقود هذه الجبهة العريضة من الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق، واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، والاستيرادات تزداد مع زيادة الإنتاج، كما أن التشغيل يتوسع، ولمواجهة متطلبات الإستيردات المتنامية ولتمكين الصادرات من أن تمول التنمية، فان البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية والتوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يقصد هنا بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.

وهناك منهجان للنمو المتوازن، الأول يشير إلى الطريق الذي تختطه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد، والثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، إن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى (Nurkse) يميل إلى احتواء المنهجين معا، بينما يركز (Rodan) على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة.[1]

ولتوفير الموارد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى وذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، لأن شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية.

يرى نيركسه إن الموارد المحلية تتأتى من موارد القطاع الزراعي وذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع، وتوجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الأجنبي.

-لا يعني النمو المتوازن إن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية وان معيار التوازن هو إن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل.

-ليس من الضروري إن يحدث توازن بين الزراعة والصناعة بل المهم إن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

- **الإنتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن:**

- ان تنفيذ نظرية النمو المتوازن تنتهي الى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد، لارتباط أحدها بالأخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية.
- عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها.
- عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لأجل السوق المحلية.
- تفرض نظرية النمو المتوازن إن الدولة تبدأ من الصفر وهذا ينفي ما توارد على هذه الدولة في الماضي من قرارات استثمار.[1]

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن.

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "ألبرت هيرشمان" وان كان قد سبقه في تقديم هذه الفكرة الاقتصادي "فرنسوا بيرو" وذلك تحت تسمية نظرية مراكز أو أقطاب النمو. وقد انطلق "هيرشمان" من انتقاد الاقتصادي سنجر لنظرية النمو المتوازن، في كونها غير واقعية، الآن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، لذلك أكد هيرشمان على أن الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يكون بتطبيق نظرية النمو غير المتوازن، فحسب هذه النظرية فان الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

وتقوم نظرية هيرشمان على الروابط، حيث ترتبط الصناعات بصناعات أخرى بطرق يمكن أخذها في الاعتبار عند التخطيط لإستراتيجية التنمية، حيث هناك روابط خلفية وروابط أمامية، فالصناعات ذات الروابط الخلفية تستخدم مدخلات من صناعات أخرى، مثلا صناعة السيارات تؤدي الى زيادة الطلب على منتجات مصانع الآلات والمعادن والتي بدورها تستخدم الصلب، أما الروابط الأمامية فإنها تحدث في الصناعات التي تنتج مدخلات صناعات أخرى ففي هذه الحالة يتم البدء بإقامة مصنع للصلب وعند ارتفاع العرض منه يتم إقامة مصانع تستخدم هذا الصلب. فكل من الروابط الأمامية والخلفية تتخلق ضغوطا لبناء صناعات جديدة.

ويؤكد هيرشمان أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار إما في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة ويرى أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو ويتم هذا الاختلال على مسارين:

- الأول: اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين قطاعات الإنتاج المباشرة.

[1] وفاء تنقوت، **محاضرات مقياس نظرية التنمية الإقتصادية**، 2019-2020، ص ص 47-48.

– الثاني: اختلال التوازن داخل قطاعات الإنتاج المباشرة.[1]

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:[2]

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير متوازن.
- التقليل من قيمة معوقات النمو غير متوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية

رابعا نظرية أقطاب النمو[3].

كان الفرنسي فرانسو بيرو (F.Perrox) هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار ايجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية، وان اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإنها لها أثارا متعددة أهمها:

- الآثار الهيكلية: حيث أن مراكز النمو آثارا مهمة على الهياكل السكانية، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحفزة، وشيخوخة السكان في المناطق الزراعية، مع ما يرافق ذلك من اختلاف في معدلات الإنتاجية وفي حجم الإنتاج، وترجع أسباب عدم التوازن إلى انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل والبطالة...الخ.

---

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2017/2016، ص ص 42-43.

[2] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص52.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص93.

- الآثار الاقتصادية: حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

خامسا: نظرية مراحل النمو ل "روستو"

هذه النظرية هي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من السيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول مؤسس هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو لخص هذه الخطوات في خمس مراحل يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي.

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف، سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي والصيد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.
- انخفاض مستوى الإنتاجية الصناعية.
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني.

وقد ضرب "روستو" مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة منها:

- ✓ دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ الصين.
- ✓ بعض الدول الغربية.

وتكون هذه المرحلة عادة طويلة نسبيا وبطيئة الحركة كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: أمريكا اللاتينية، بعض مجتمعات جنوب الصحراء الإفريقية.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق ومن مظاهرها

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي، أي بمعنى ظهور نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار.

[1] رابح بلقاسم، **متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس الجزائر، 2015/2014، ص ص 18-21.

- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.
- توسيع الاستثمارات الاجتماعية (شق الطرقات لفك العزلة، المواصلات، السكك الحديدية).

لكن مع ذلك يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض لا يتجاوز حسب "روستو" في ذلك الوقت 150 دولارا سنويا، وهناك بعض الدول اجتازت هذه المرحلة مثل (ألمانيا، اليابان).

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

وهي تصنف الدول على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى وتبذل معظم الدول كل جهدها للخروج من ظاهرة التخلف، ومن سماتها:

- إنشاء وتأسيس الصناعات الثقيلة، أي بمعنى إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع.
- النهوض بسياسة الاعتناء بالزراعة والتجارة والمواصلات.
- الرفع من مستوى معدل الاستثمارات.
- التوسيع في مجال الصناعات، أي بمعني تنوع في الصناعة والتي تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز إطارات كفاءة سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مناسبة ودافعة للنمو المضطرد.
- مجال الدخل يجب أن يتراوح ما بين 150 دولاراً و200 دولاراً سنوياً في ذلك الوقت.

ورغم هذه الإجراءات "لروستو" وحدوث تقدم ملموس إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية، ومن حيث مدتها فإن "روستو" يرى أن مدتها قصيرة نسبيا حيث تتراوح ما بين 20 سنة و30 سنة.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج

تتم في هذه المرحلة ما يلي:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، التجارية، قطاع الخدمات ...إلخ) بشكل متوافق.
- توسع وتحسين المستوى التكنولوجي في مجالات عدة.
- تحسين مستوى الإنتاج المادي.
- ازدهار وتوسع التجارة وخاصة الخارجية منها وبالتالي زيادة الصادرات.
- تحسين المستوى الفكري والفني للمجتمع.
- في هذه المرحلة تحسن مستوى الدخل الفردي ليتراوح ما بين 400 و600 دولار سنويا.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك والوفير

وهي أخر مرحلة من مراحل النمو عند روستو وفيها تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في مستوى التطور، ومن بعض سماتها:

- تحسن كبير في مستوى الدخل الفردي.
- ارتفاع مستوى القدرة الشرائية للفرد أي أن السكان يعيشون في سعة من العيش والازدهار.
- أن تكون الأهداف الرئيسية للمعيشة هي تلبية الكماليات على غرار توفير الضروريات بشكل يستبعد التفكير فيه أصلا.
- تحسن الخيارات الاستهلاكية للفرد.
- تحسن المستوى الفكري والعلمي لجميع طبقات المجتمع.

سادسا: نظرية التبعية

وهي نظرية ذات جذور ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينات القرن الماضي تكسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي الدول النامية. تنظر إلى البلدان النامية على أنها تعيش في حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والاقتصادية، محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية. ويعرف **دوس سانتوس** التبعية على أنها واقعة يكون فيها اقتصاد أقطار معينة مشروطا بتنمية وتوسع اقتصاد أخر، حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل التنمية ذاتها، بينما الأقطار الأخرى التابعة تستطيع ذلك فقط كانعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له أثار إيجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة.[1]

يميز **دوس سانتوس** بين ثلاث أشكال من التبعية:[2]

التبعية الاستعمارية: حيث سيطر رأس المال التجاري ورأس المال المالي على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات من خلال احتكار المستعمر للمواد المعدنية وسيطرته على القوى البشرية العاملة.

التبعية المالية: وظهرت في نهاية القرن التاسع عشر حيث سيطر رأس المال الكبير في دول المركز وتزامن ذلك مع ظهور التصنيع في دول الأطراف مما نتج عنه تلك التبعية المالية.

---

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 45.

[2] جميلة معلم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

التبعية التكنولوجيا الصناعية: وتميزت تلك المرحلة بتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتركز استثماراتها بعد الحرب العالمية الثانية في دول الأطراف في صناعات موجهة للسوق الداخلي للدول المتخلفة.

وحسب نظرية التبعية هناك ثلاثة نماذج تمثلها:[1]

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديد؛
- نموذج المثال الكاذب؛
- فرضية الثنائية التنموية.

ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة أكثر من أبرزها لعوامل النمو والتنمية:

– يرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي.

– أصبح هذا النظام يخدم مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تشكل مركز هذا النظام ولا يخدم الدول السائرة في طريق النمو التي تشكل محيط النظام، هذا ما يجعل دائما قرارات السلطة في أيدي الدول الغنية مما يبقى دائما التبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز، هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية والتقدم، بل تجعلها عملية مستحيلة.

– مصلحة الدول المتقدمة تتمثل في بقاء الدول المتخلفة في تخلفها، لهذا شكلت نظاما دولي يخدم مصالحها، بالإضافة إلى ذلك وجود بعض الأطراف المحلية تتطابق مصالحهم مع مصالح الدول الغنية مما يجعلهم يطيلوا في عمر العلاقات غير العادلة ويوسعونها للاستفادة أكثر (أي المصالح الشخصية فقط)، وفي غالب الأحيان يكون هؤلاء أفراد ذوي نفوذ سياسي داخل بلدانهم وتشمل الطبقة (الحكام العسكريين، الملاك أي أصحاب رؤوس الأموال أي رجال الأعمال والتجار الكبار، الموظفون الحكوميون المساهمون). أنشطة هذه النخبة هي التي من شأنها أن تعرقل جهود التنمية وذلك من خلال احتكار السوق وإهمال وعرقلة النشاط الإنتاجي المحلي والتركيز على الإنتاج الأجنبي وهذا عن طريق تشجيع الواردات.

[1] رابح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

اتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا ورائدا للتنمية الاقتصادية، وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة وعليه سوف نتناول مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وهي كالآتي: [1]

أولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

- توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان: إن إنتاج الغذاء في البلدان أقل نموا يهيمن على نشاط القطاع الزراعي وعند نمو وتوسع الإنتاج في هذا القطاع، الذي يرافق الزيادة المتحققة في مستوى الإنتاجية، فانه يساهم في توفير الغذاء للسكان عموما والذي ينمو بمعدلات مرتفعة وكذلك للتوسع السكاني في المدن بشكل خاص وخاصة في المناطق الصناعية، كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع مداخيل المزارعين وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية، لاسيما وأن مرونة الطلب الدخيلة في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الزراعي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء.
- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة: إن التوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمثل حافزاً على توسيع الطلب على السلع المصنعة وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات الذي يحتاجها القطاع الزراعي مثل: الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات والجرارات الزراعية وان هذا يساهم في توسيع ونمو القطاع الصناعي ذاته.
- توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية: إن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يتركز عادة عدد محدود من السلع الزراعية، وعليه فأن الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد

[1] ميسم الصغير، **اشكالية التنمية الإقتصادية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم ادارة اعمال، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015، ص ص 54-56.

الأجنبي وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وإذا علمنا بأن القيد الأساسي على حجم الاستثمارات الصناعية هو النقد الأجنبي أدركنا أهمية الصادرات من السلع الزراعية وأهمية تنمية وتطوير القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة: إن نمو وتوسيع القطاع الزراعي يساهم في زيادة مداخيل المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى مداخيل المزارعين وهكذا فان التطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.

ثانيا: الإستراتيجية المعتمد على التنمية الصناعية

يمثل التصنيع عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية، إنتاجية ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع.[1]

وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التصنيع التي يمكن اعتمادها كإستراتيجيات تنموية في الدول النامية:

1-إستراتيجية إحلال الواردات

يعني إحلال الواردات أن تنتج محليا ما كان يستورد من الخارج، ولنجاح هذا الإحلال لابد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، وتتم حماية صناعات الإحلال عن طريق منع السلع المثيلة المستوردة من منافسة صناعات الإحلال في السوق المحلي، وذلك لأن السوق لا يتسع لاستيعاب كلا المنتوجين، كما أن الصناعة المحلية تكون في بدايتها أقل جودة وأكثر تكلف من مثيلاتها الأجنبية. وتشتمل الحماية على الحماية الجمركية عن طريق فرض الضرائب ورسوم جمركية على الواردات، إلى جانب الحماية غير جمركية المتمثلة في نظام الحصص الاستيراد أو منع الاستيراد نهائيا من سلعة معينة. وتمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل عديدة، ففي المرحلة الأولى تفرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، أما في المرحلة التالية فيمكن أن يتخذ التصنيع أحد طريقتين، يتمثل الأول في نمط إحلال الواردات

[1] رابح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص32.

للصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج وذلك عن طريق قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف. أما الطريق الثاني فيكون بتحول صناعات المرحلة الأولى أي الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات.[1]

2-إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

هي عبارة عن إستراتيجية للتنمية الاقتصادية موجهة للخارج، حيث يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي، وتقوم على اختيار عدد من الصناعات وخاصة الصناعات التي تتميز نسبية، وحسب هذه الإستراتيجية يعتبر التصدير بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو السبيل الأمثل الذي ينبغي على الدول النامية إتباعه.

3-الجمع بين إستراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع للتصدير

نتيجة للعوائق العديدة التي تواجه تطبيق إستراتيجيتي الإحلال محل الواردات والتصنيع للتصدير، فإنه يمكن للدول النامية أن تتبنى الإستراتيجيتين معا خلال عملية التصنيع، على أن تختلف حصص كل نوع حسب مرحلة التنمية، وفي هذه الإستراتيجية لا ينظر إلى تعزيز التصدير كبديل لإحلال الواردات أو العكس، كما لا يعني ذلك تطوير النوعين أنيا وبمعدلات متساوية، فمن الضروري التركيز حسب مرحلة التصنيع والتي يمكن إجمالها في مرحلتين رئيسيتين يتم تحديد فترتيهما على أساس الظروف الموضوعية للاقتصاد الوطني.

4-إستراتيجية التصنيع لإشباع الحاجات الأساسية

هي إستراتيجية مكملة لإستراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع للتصدير، حيث أنها تقوم بتحقيق التوازن والترشيد لكلا الإستراتيجيتين وصولا إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات محدودة الدخل، وذلك من خلال التركيز على إشباع الحاجات الأساسية من السلع الضرورية والخدمات بصفة رئيسية مركزة على مستوى المعيشة والمؤشرات الاجتماعية والحاجات الأساسية والتنمية البشرية.[2]

ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة. كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج

[1] جميلة معلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

[2] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر مند 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة الجزائر،2018، ص ص 47-48.

للصناعة. وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الأخر ولا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا. ذلك لان تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة، لهذا فإن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح القطاعين، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين وإهمال الأخر. بالإضافة إلى أن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاكية المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج، ويشير البعض إلى أن التأكيد على الربط بين الاثنين هو موقف حديث نسبيا وهو يمثل تحولا من التأكيد الكبير على التصنيع فقط، الذي تمارسه العديد من البلدان النامية، وفي نفس الوقت فإن ذلك يمثل ردة فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالتكلفة النسبية والتي إذا ما اتبعت فإنها تفرض على البلدان المذكورة التخصص في إنتاج السلع الأولية، وبالتالي تواجه نمطا من التجارة في غير صالحها.[1]

رابعا: إستراتيجية الحاجات الأساسية

نتيجة لخيبة الأمل من الإستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل فقد اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وسكن وتعليم وخدمات صحية،... الخ.

وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف:[2]

- ✓ **الأول:** رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.
- ✓ **الثاني:** التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات كالتعليم والخدمات الصحية والماء الصحي.
- ✓ **الثالث:** تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

[2] ميسم الصغير، مرجع السابق ذكره، ص ص 57-58.

والشكل التالي يبين تمثيل الحاجات الأساسية للفرد:

الشكل رقم 01: تمثيل الحاجات الأساسية للفرد

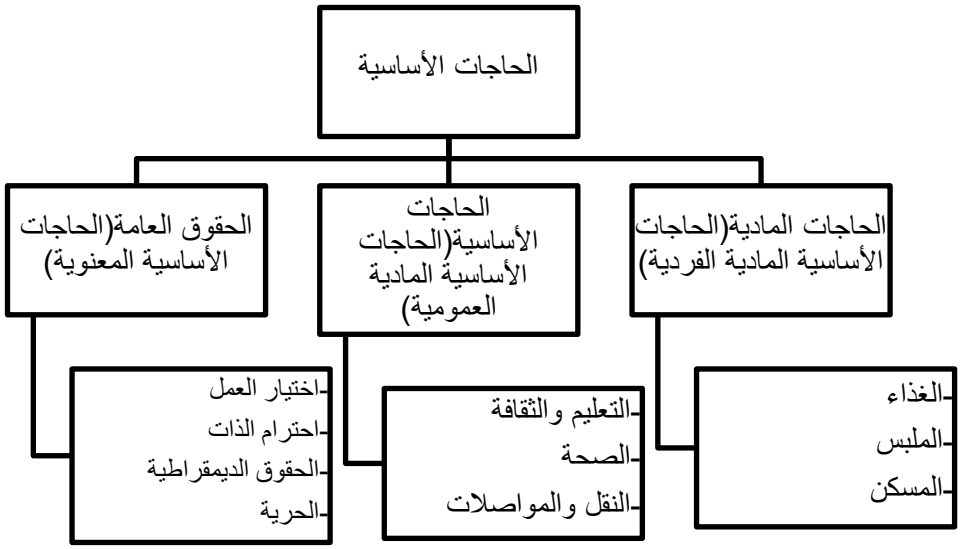

المصدر: ميسم الصغير، مرجع السابق ذكره، ص58.

ورغم وجود شيء من الحقيقة في هذه المبررات لا أنه هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة هي بمثابة انتقاص من سيادتهم وسوف يغير من طبيعة المساعدات الدولية لتجعل مسألة تحول اقتصادياتهم باتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة فهناك نوع من المقايضة بين النمو وبين الحاجات الأساسية، ويشار إلى أن توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الاستهلاك.

وبعيدا عن الاستثمار، وأن مثل ذلك يؤثر سلبا على النمو، وأن هذه الإستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المدى الطويل، إلا أنه من جهة أخرى فان توفير الحاجات الأساسية مر بشكل من أشكال الاستثمار في رأس المال والذي قد يكون منتجا كالاستثمار في الصناعة.

خامسا: إستراتيجية التنمية المستقلة[1]

أجمع العديد من الاقتصاديين على مفهوم محدد للتنمية المستقلة على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبياء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة انجاز التنمية المستقلة:

- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني، مع وضع حدود للتدخل ضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال.

[1] مليكة حمادي وسارة بومعزة، **التجارة الخارجية وتحدي التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم تمويل التنمية، جامعة قالمة، 2010-2011، ص66.

- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فعال وتوجيه استخدامه يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.
- أهمية توفير الحجم الكبير والإمكانيات الواسعة.
- العمل على تحقيق أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

المبحث الثالث: تمويل ومقومات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها، لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمارات وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان فيها، وهنا تبرز مشكلة ضآلة ونقص معدلات الادخار بهذه الدول كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يدعوها للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة. وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة، ولا شك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة وإقرار السياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمر حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار القومي ليصل إلى المستوى المرغوب، كما أنه يتطلب ضرورة الفهم الكامل والواعي للبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية،... هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من أشكال وصور التمويل الدولي حتى يصبح هذا المصدر دافعا للنمو الاقتصادي ومن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نجد:[1]

أولا: الموارد المحلية

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياراً، وثانيها الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ولا يوجد فرق بين النوعين من جهة تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة. وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف، ومن مدخرات قطاع الأعمال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيراداتها عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى لها للحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

[1] جميلة قنادرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-71.

ثانيا: التمويل المصرفي

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم البنوك المتخصصة "العقارية الزراعية والصناعية" وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية، كذلك بما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية ومن أهمها المرتبات والأجور، ومقابل احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى، فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.

ثالثا: التمويل الأجنبي

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، ونظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ففي 1988 بلغ مجمل الاستثمارات في الدول النامية الأقل دخلا 18% من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت مدخراتها 14% فقط، وذلك خارج الهند والصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل، ولذا تم تحصيل الفرق من مصادر التمويل الخارجية.

فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسيع في استثماراتها، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية، فإن حاجتها إلى التمويل الخارجي ستزداد، ولا توجد مشكلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث بلغت استثماراتها 25% في نفس العام من إجمالي الناتج المحلي، بينما مدخراتها 27% من إجمالي الناتج المحلي.

ولما كانت المؤشرات السابقة إجمالية، فإن هذا يحول دون معاناة بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجاتها إلى الاستثمار.

وتتمثل أشكال التمويل الخارجي فيما يلي:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات لدولية؛
- المنح والمعونات من الدول الأجنبية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

تختلف عقبات التنمية الاقتصادية بين كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث كان الاهتمام الأكبر لدى الدول المتقدمة موجه نحو نوعية الحياة وكان ذلك واضحا من خلال الاهتمام بالبيئة، أما في الدول السائرة في طريق النمو فإن اهتمامها الرئيسي كان موجها نحو النمو في ظل مواجهة توزيع الدخل والعقبات التي صاحبت ذلك.

تنقسم عقبات التنمية الاقتصادية إلى ثلاث أقسام رئيسية تمثل فيما يلي:[1]

أولا: العقبات الاقتصادية

نجد من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية:

- ندرة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع للتكوين الرأسمالي، والمهم هنا هو ندرة رؤوس الأموال المستثمرة بالنسبة إلى عدد السكان، أو بمعنى آخر نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار، ومن ثم فيمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الإدخار، والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.
- انخفاض الكفاية الإنتاجية، حيث يرجع انخفاض الكفاية الإنتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، فالدول النامية تفتقر عادة إلى بعض الثروات الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة، والقوى المحركة والمواد الخام اللازمة لبعض الصناعات، أما فيما يتعلق بعنصر العمل، فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال وإنما تنحصر في تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة وتدريبهم على استخدام الآلات وأساليب الإنتاج.
- تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية، ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد القومي، أحدهما قطاع متقدم والآخر قطاع تقليدي متخلف والصلة بين القطاعين مفقودة، فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية إعادة الإنتاج في الدول الرأسمالية.
- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.

[1] محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم الديمغرافيا، قسم علوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2016/2015، ص ص 191-194.

- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية، والتي تمكن من تشجيع زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي الرفع من الإنتاج الوطني الذي يؤدي إلى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية.
- قلة الادخار وضعف الحافز على الاستثمار، خاصة الاستثمارات الأجنبية في المشاريع الكبرى التي ترفع من الإنتاجية وتساهم في خلق يد عاملة جديدة.

ثانيا: العقبات الاجتماعية والسياسية والفكرية

يؤثر النظام الاجتماعي الغالب في مجتمع ما على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع، فالدول النامية تعترضها صعوبة في الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد، والتي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث، كما أنها تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، ونذكر منها:

- كثرة إنجاب الأطفال في بعض المجتمعات بما لا يتناسب مع دخل الفرد، بحيث لا يمكن تعليمهم أو تهيئة الظروف الصحية والسكنية لهم.
- الزيادة السكانية المفرطة في بعض البلدان وعلاقتها بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني، مما يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل.
- ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي في بعض الحالات للقيام بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية.
- الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك وفي هذا ما يحد من قدرة الأفراد على الادخار، ولا يقتصر الإسراف في الدول النامية على الأفراد، وإنما يتعداه إلى الحكومات التي تسرف في استخدام موارد المجتمع في أشياء لا تتفق مع مقتضيات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة، وحتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية والتي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة تتطلب استقراراً سياسيًا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، فوجود التنظيم السياسي الرشيد بالدولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على

تحقيق التنمية الاقتصادية، وبدون تكامل التنظيم السياسي بالدولة مع التنظيمات القانونية والاجتماعية والإدارية يتعذر القيام بتنمية اقتصادية فعالة ومستمرة.

يضاف إلى كل ما تم ذكره العقبات الخارجية التي تعوق عملية تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية والتي يمكن تعرفها بأنها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية فيما يخص الأسعار وشروط التجارة عامة، يضاف إليها سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى التي توصف بالمتعددة الجنسيات على السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى اختلال الموازين في اقتصاديات البلدان النامية وضعف المنافسة التجارية، مما جعل ذلك من أكبر عوائق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

ثالثا: العقبات التنظيمية والتكنولوجية

تعتبر العقبات الإدارية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية والمتخصصة من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام، حيث أنه لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات، لأنها تعتبر من عوائق التنمية، حيث أن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات لِلَحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري، مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا، لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.

المطلب الثالث: دعائم ومقومات نجاح التنمية الاقتصادية

أولا: دعائم نجاح التنمية الاقتصادية[1]

يعتمد نجاح التنمية الاقتصادية في تحقيق التطور البنياني للمجتمع "التغير الهيكلي للمجتمع" بأبعاده المختلفة على توافر مجموعة دعائم تعمل في ديناميكية، لتؤدي في النهاية إلى توفير الحياة الحرة الكريمة لأفراد المجتمع، سنقسم إلى ثلاث مجموعات هي:

- **الدعائم السياسية:** تلعب السياسة دورا محوريا في نجاح عملية التنمية، حيث تعمل على توفير بيئة سياسية جيدة في الدول العربية، وهذا يصنع أولى الخطوات النجاح لخطط التنمية.

[1] حامد الريفى، **اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة–التنمية الاقتصادية–التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص232-233.

كما تقع على النظام السياسي مسؤولية تحقيق الاستقرار والقضاء على كل معوقات الاستثمار وتوفير البنية التحتية ورفع معدلات التوظيف، مع ضمان عدالة توزيع مكاسب التنمية على أفراد المجتمع، ويتم ذلك تحت مظلة الاستقلال السياسي حيث إن الاستغلال الاقتصادي مرتبط بالاستقلال السياسي، كذلك على القيادة السياسية العليا أن تدعم وتشجع الاتجاه في طريق التطوير التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير الاعتمادات المالية للإنفاق وبسخاء على البحث والتطوير العلميين وذلك لمواكبة التقدم الاقتصادي، ولزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية والزراعية والمعدنية والمشروعات الخدمية بمختلف أنواعها.

- **الدعائم الاقتصادية:** تظهر ثمار عملية التنمية عندما تنجح ف الاستغلال الكفء لجميع الموارد الاقتصادية في المجتمع مع عدم إغفال الجوانب الغير الاقتصادية له ولا يمكن أن يتحقق هذا النجاح إلا من خلال أداء اقتصادي كفء ومميز، مع وجود إدارة اقتصادية واعية تنجح في استغلال موارد المجتمع المتاحة، معتمدة في ذلك على نظريات اقتصادية تنبع من داخل المجتمعات العربية حتى تكون قادرة على التعبير عن تطلعات وأمال الشعوب العربية، مع زيادة القدرة على التخطيط ووضع السياسات الاقتصادية التي تنظم عملية استغلال الموارد، وتعمل على زيادة التراكم الرأسمالي والتنمية القطاعية "قطاعات إستراتيجية-تنمية إقليمية... وغير ذلك" فتتوافر فرص العمل وتقضي على البطالة والسير قدما نحو تحقيق وحدة اقتصادية عربية في شكل تكتل اقتصادي عربي في عصر يعيش التكتلات الاقتصادية العملاقة شرقا غربا وبقى أن يظهر وسط العالم التكتل الاقتصادي العربي الذي يضمن لنا البقاء وأيضا مواجهة خطر العولمة.
- **الدعائم الاجتماعية والفكرية:** يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية في الوصول إلى تحقيق أهدافها على مدى قدرة واستعداد المجتمع لتقبل نتائج عملية التغيير والمعايير الحديثة والأساليب المستحدثة والمتمشية مع ما يعتقده من قيم ومبادئ ومع شريعة الله، ذلك أن التنمية الاقتصادية تمثل عملية حضارية تعمل على إحداث تغيير جذري في الشكل والمضمون على المجتمع ككل. الهدف الأساسي من القيام بعملية التنمية الاقتصادية هو الفرد في المجتمع برغباته وحاجاته فإذا كان الحال كذلك فلا بد من مشاركة جميع أفراد المجتمع في القيام بتنفيذها، والتفاعل معها، والعمل على إنجاحها، بدلا من ترك المسؤولية تقع بكاملها على عاتق الحكومة (كما يحدث في غالبية الدول النامية) بما يؤثر سلبا على نتائج التنمية ويقلل من فرص نجاحها، ولتحقيق المشاركة المجتمعية وتحفيز الأفراد يأتي دور الإعلام بوسائله المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة عي إعداد الفرد نفسيا وعلميا، وخلق الدوافع لديه وإشعاره بأهمية دوره في إنجاح عملية التنمية، وان ذلك كله يتم من أجل مصلحة الفرد ،كذلك لا بد

أن يعمل الإعلام على تهيئة المجتمع لتقبل فكرة الأوضاع الجديدة والمستحدثات الناتجة عن التطور، مادامت تتم في إطار الدين والشريعة، بما يدعم فرص النجاح في عملية التنمية.

ثانيا: مقومات نجاح التنمية الاقتصادية:[1]

يقصد بمقومات نجاح التنمية الاقتصادية الشروط الواجب توافرها في أي بلد من أجل تحقيق البرامج التنموية، وهي تنحصر في مدى تأثيرها في زيادة اعتماده على نفسه من خلال وضع الخطط التنموية، وتنفيذها، وكذا كيفية التخلص من العوامل التي أدت إلى التخلف والتبعة، وساعدت على استمرارها وتكريسها مع مرور الزمن، وباختلاف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى فان هذه الشروط ستختلف أيضا حسب البلدان وهي:

- إزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.
- وجود قاعدة عريضة من الرأس المال والبني التحتية ورفع الكفاءة.
- وضع السياسات والخطط والإجراءات الكفيلة بتخصيص الموارد.
- عملية الحلق والإبداع التقني وكسر حاجز التبعية بإتباع سياسات مرحلية هادفة.
- البحث عن الطرق التي تمكن من تغيير وتطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بدفع الاستقلال التنموي كالمؤسسات المالية والنقدية لتشجيع الادخار ودعم المصدر المحلي.
- توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وضمان توجهه بشكل يخدم هذه العملية كفاءة وتحصيلا وضمان الاستمرارية.
- تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد بتشجيع الاستثمار وثقافة الادخار وعدم تبذير الموارد.
- تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد الدولة وتقليل التفاوت بينهم وذلك بإتباع سياسات مالية ونقدية وإعادة توجيه الموارد.
- ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وملاءمتها مع الأهداف والمراحل التي تنمو بها الدولة.
- تحقيق معدلات مرتفعة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص ص 27-28.

خلاصة الفصل

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وبذلك يقتضي إحداث التغير في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية، فهي متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه والعمل على رفع مستوى الدخل القومي، فالتنمية الاقتصادية تتطلب جهداً مستمراً ومتواصلا ونفقات طائلة واستراتيجيات متنوعة.

وقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية عبر مجموعة من النظريات التي وضعها المختصون في هذا المجال فمن أهمها نظرية الدفة القوية ونظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، ونظرية أقطاب النمو والتغيرات الهيكلية، واتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره ومنها من ركز على القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية وهناك إستراتيجية الربط ما بين الزراعة والصناعة معا وأيضا استراتيجية الحاجات الأساسية والتنمية المستقلة، فان تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى المصادر المحلية والتمويل المصرفي والأجنبي، فعلى حكومات الدول النامية إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية في هذه الدول.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد

إن للتجارة الخارجية دوراً فعالًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، فهي بحاجة إلى رؤوس أموال مقومة بالعملة الصعبة التي تجنيها من مبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى في شكل صادرات وواردات، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعًا محسوماً نظرا لارتفاع أسعار النفط المسجلة في بداية الألفية الجديدة مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج التنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو مقبولة.

وسنحاول في هذا الفصل تبيان تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر، الذي يعتمد على مجموعة من الإحصائيات خلال الفترة 2000-2020، وبناء على ذلك يمكن تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: سياسة التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية؛
- **المبحث الثاني**: المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؛
- **المبحث الثالث**: المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

المبحث الأول: سياسة التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية

عرفت الجزائر خلال فترة 2001-2019 مجموعة من البرامج التنموية التي تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني ولتحسين معيشة الإفراد والحد من ظاهرة البطالة ودعم التنمية الاقتصادية، وكذلك ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014 وبرنامج الاستثمارات العمومية2015-2019.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 2001-2004

أولا: تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: هو برنامج الاستثمارات العمومية التي طرحتها السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001. يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية[1].

ثانيا: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في أهداف نوعية وأخرى عملية[2]:

1. الأهداف النوعية: تتمثل في

- تحسين مستوي المعيشة للمواطن من خلال توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة.
- تطوير المنشآت الصحية والمرافق الجوارية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من خلال التخفيف من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

[1] عباس فرحات ووسيلة مسعود، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2001-2014**، مجلة الاتصال والقانون العدد 2018/1، ص63.

[2] نادية معلالة ومليكة درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

2. أهداف عملية: تتمثل في:

- دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد والموارد المالية من خلال استغلال هذه الموارد المتاحة على طول ساحل الجزائري.
- ركز البرنامج على توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال التشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليار دينار موزعة على تهيئة تجهيزات الهيكلية للعمران.
- كما اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية، والعمل على تقوية الخدمات العالمية وتحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية.

ثالثا: نتائج البرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد سجل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 نتائج معتبرة وصفت بالجيدة مقارنة بالوضع الذي كانت عليه الجزائر قبل تطبيق هذا البرنامج، ومن بين هذه النتائج نذكر[1]:

- ✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- ✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس، مع تسجيل نسبة نمو وصلت إلى 6.8% في سنة 2003.
- ✓ تراجع البطالة من نسبة 29 % إلى 24%.
- ✓ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، وبناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.
- ✓ استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.
- ✓ احتياطات الصرف قدرت ب 32.9 مليار دولار مع زيادة مستمرة.
- ✓ انخفاض الديون الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.
- ✓ تقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003.

[1] عباس فرحات ووسيلة مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 67.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامجا مكملا لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، ويهدف إلى وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي تقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، بمعنى الوصول إلى مستوى توفير القيمة المضاعفة من خلال الناتج الإجمالي.

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2009)

سطر البرنامج أهدافا واضحة يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- العمل على إتباع أنجح السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وظروف حياتهم، وإرساء آليات حقيقة لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة (2001-2004).
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من آفة الإرهاب.
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار، ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداه الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة، قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن العشرين سياسيا واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

---

[1] زكرياء مسعودي، **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة ورقلة، 2019/2018، ص ص 86-87.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة (2005-2009)

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة.

الجدول رقم (04): يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2005-2009

الوحدة: مليار دولار

القطاعات	المبلغ	النسبة %
برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطور تطوير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص88.

من خلال الجدول نلاحظ أن تحسن ظروف معيشة السكان كانت النسبة الأكبر في البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث قدرت بنسبة 45.5% من مجموع المبالغ المرصودة وهذا يعكس اهتمام السلطات بهذا الجانب الاجتماعي وذلك لدوره الفعال في تطوير الأداء الاقتصادي، كما استحوذ برنامج تطوير الهياكل

الاقتصادية نسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة للبنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدورها الهام في دعم الاستثمار لعملية الإنتاج، واستفاد برنامج دعم التنمية الاقتصادية مبلغ قدر بـــ 337.2 مليار دينار جزائري من إجمالي مبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج وهذا لحرص الدولة على النهوض بهذا القطاع، واستفاد برنامج تطوير الخدمة العمومية مبلغ مقدر بـــ 203.9 مليار دينار جزائري وهذا بهدف تحسين الخدمات العمومية، وخصص برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال مبلغ قدره 50 مليار دينار جزائري وهذا من أجل فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 وبرنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2019

أولا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

جاء في برنامج توطيد النمو في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 289 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها مند عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دولار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار[1].

❖ **أهداف البرنامج:**[2]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنية.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.

[1] تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال فترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي الجزائر، 2015/2014، ص61.

[2] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص ص48-49.

- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد لفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

❖ مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010–2014.

جدول رقم (5): يمثل برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010–2014

الوحدة: مليار دج

القطاع	المبلغ مالية
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي لتكنولوجيا والاتصال	250

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

نلاحظ من خلال الجدول أن برنامج توطيد النمو يخصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وهذا من أجل تحسين في التعليم وفي ظروف السكن، وتزويد المياه والموارد الطاقوية، والرياضة، والاتصال، والشؤون الدينية،... وكذلك خصص هذا البرنامج موارد لتحسين الخدمة العمومية التي تقدر بـــ379 مليار دينار جزائري وتطوير المنشآت القاعدية الأساسية التي قدرت بـــ مبلغ مالي 6447 مليار دينار جزائري وبالنسبة لقطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية خصصت له غلافا ماليا فاق 895 مليار دينار وذلك في إطار البرنامج العمومي لتنمية الاقتصادية والاجتماعية الممتدة على مدى الفترة

2010-2014 وفي الأخير تم تخصيص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيا داخل المنظومة الوطنية.

ثانيا: برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019)[1]

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه من سنة 2015 برنامجا خماسيا بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دينار جزائري (282 مليار دولار)، لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم.

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية، من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال:

-التعجيل بالإصلاحات في مجال تشجيع الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للاستيراد وثمين الموارد الطبيعية.

-توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة والسياحة والطاقات البديلة والصناعة والرقمنة).

-جعل المساعي التحفيزية للقطاع الصناعي مشروطة بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الاستيراد وترقية التصدير.

- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

[1] زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

وقد أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى حالة من الاضطراب في الاقتصاد الجزائري ومصدر أزمة ظهرت تجلياتها على المستوى المالي خاصة على مستوى المالية العمومية، ولعل أبرز مؤشراتها:

- تفاقم عجز الموازنة العمومية.
- تراجع حجم ادخارات صندوق ضبط الموارد.
- تراجع مستويات الإنفاق الاستثماري الحكومي.
- ارتفاع مستوى عجز الحساب الجاري.
- التدهور المستمر في قيمة الدينار.

ونظرا للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط دعى إلى ضرورة التحلي بسلوك صارم وشجاع خاصة في مجال النفقات العتمة، نظرا لبروز جوانب عدة لهشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب الوفرة المالية التي كانت في الفترات السابقة، والتي من بينها:

- اقتصار النفط على أداء الوظيفة المالية الطاقوية دون الوظيفة الإنتاجية؛
- ضخامة القطاع الموازي، مما يجعل السياسات الاقتصادية غير فعالة لعدم قدرتها على الانتقال إلى هذا القطاع.

وقد كان لهذا الواقع ارتدادات على عدة مستويات منها:

- عيش المواطن الجزائري في مستويات تفوق داخله وأدائه؛
- عدم قدرة الخزينة العمومية على الاستمرار في تمويل ودعم الاستثمار العمومي، وانعكاسات ذلك على القدرة في استيعاب العمالة؛
- ولادة بؤر للفساد والتبذير؛
- عدم القدرة على الاستمرار في المحافظة على السلم الاجتماعي بشكل مستدام؛
- صعوبة استقرار واستشراف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

لهذا دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو(2015-2019) والذي سخرت له الدولة ما يقارب 286 مليار دولار وذلك بداية من 31-12-2016،كما تم تجميد عدة مشاريع مبرمجة في إطار هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار جزائري، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات

التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت يطمح لها البرنامج، خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر لفترة (2000-2020)

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر يعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة وسيتم من خلال هذا المبحث عرض هذه الإحصائيات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلة والتي تتمثل في كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة.

المطلب الأول: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يستعمل الناتج المحلي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال دراسة وتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي تمكننا من مدى معرفة القوة الاقتصادية لتلك الدولة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول(06): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: %

السنة	معدل انمو الناتج المحلي الإجمالي	السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	3.80	2006	1.70	2012	3.40	2018	1.10
2001	3.00	2007	3.40	2013	2.80	2019	1.00
2002	5.60	2008	2.40	2014	3.80	2020	-5.10
2003	7.20	2009	1.60	2015	3.70		
2004	4.30	2010	3.60	2016	3.20		
2005	5.90	2011	2.90	2017	1.30		

المصدر: بالاعتماد على البنك الدولي 21/04/2020 03:26 www.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل(02): منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2000-2020

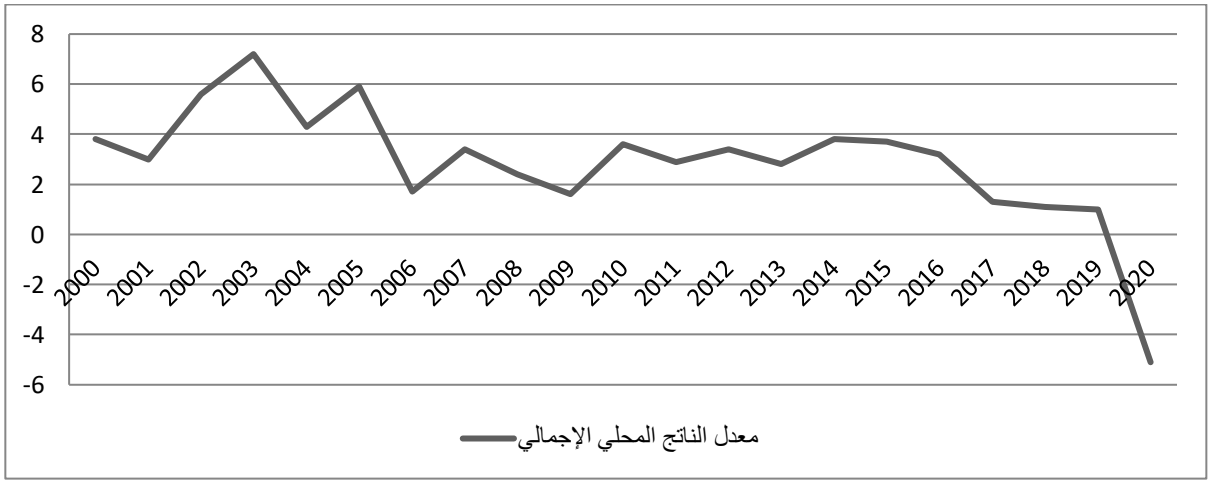

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن النمو في الجزائر خلال فترة 2000-2020 أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ سنة 2001 ارتفعت معدلات النمو بمستويات بسيطة نسبيا، وتزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وشهدت أقصي معدل لها سنة 2003 بنسبة قدرها 7.2% تم بدأت بالتراجع التدريجي لتبلغ في 2009 نسبة 1.6%، وكذلك نلاحظ أن من سنة 2010 حتى 2016 عرفت نمطا متذبذب في قيم الناتج المحلى الإجمالي حتى سنة 2017 إلى 2020 فقط شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجع ملحوظ حيث أنه 2019 بلغت نسبة 1% وفي 2020 تصل إلى 5.10- % وذلك بسبب أزمة كورونا التي أدت إلى تراجع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي هدف تسعي جميع الدول للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ولرفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية، لهذا سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة معدل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020.

الجدول رقم (07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

الوحدة: %

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2000	2.4	2006	5.5	2012	3.3	2018	1.2
2001	1.9	2007	5.8	2013	2.81	2019	0.8
2002	3.1	2008	4.6	2014	3.84	2020	1.9
2003	6.8	2009	5	2015	3.9		
2004	5.1	2010	4.5	2016	3.4		
2005	5.2	2011	2.83	2017	1.4		

المصدر: بالاعتماد على موقع البنك العالمي 13:15 - 2022/04/24 www.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل رقم (03): منحنى يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

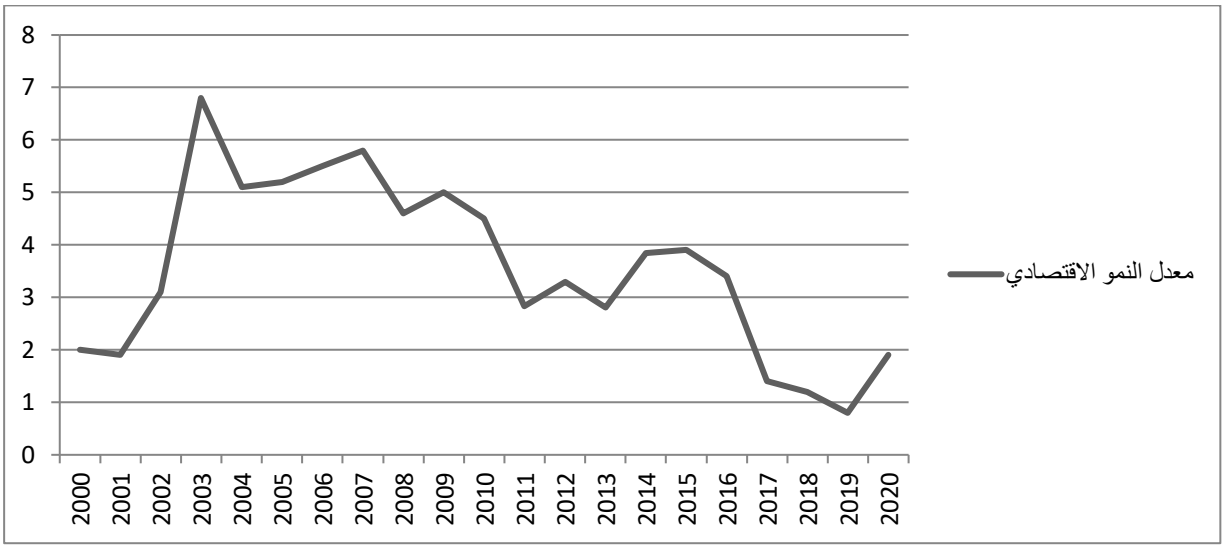

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (05)

يتضح من الجدول رقم (07) أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020 عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1.9% سنة 2001، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 24.9% للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل، ومن سنة 2002 إلى غاية 2010 يعود معدل النمو للارتفاع مجددا، حيث سجل أكبر ارتفاع له سنة 2003 بمعدل 6.8 %، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004 ومن سنة 2011 إلى غاية 2016، استقر معدل النمو الاقتصادي طيلة هذه الفترة ما بين 3% و3.9 %، ومن سنة 2017 إلى غاية 2020، استقر معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة بين1.4% و1.9%.

المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لهذا انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات التنموية وذلك من أجل الحد من هذه الظاهرة، ويمكن معرفة تطور البطالة في الجزائر من خلال تقديم الإحصائيات التالية:

الجدول التالي يوضح تطورا معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (08): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
2000	29.77	2006	12.27	2012	10.97	2018	10.42
2001	27.30	2007	13.79	2013	9.82	2019	10.51
2002	25.90	2008	11.33	2014	10.21	2020	12.55
2003	23.72	2009	10.16	2015	11.21		
2004	17.65	2010	9.96	2016	10.20		
2005	15.27	2011	9.96	2017	10.33		

المصدر: بالاعتماد على: البنك الدولي21/04/2020/03:26www.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل (04): منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

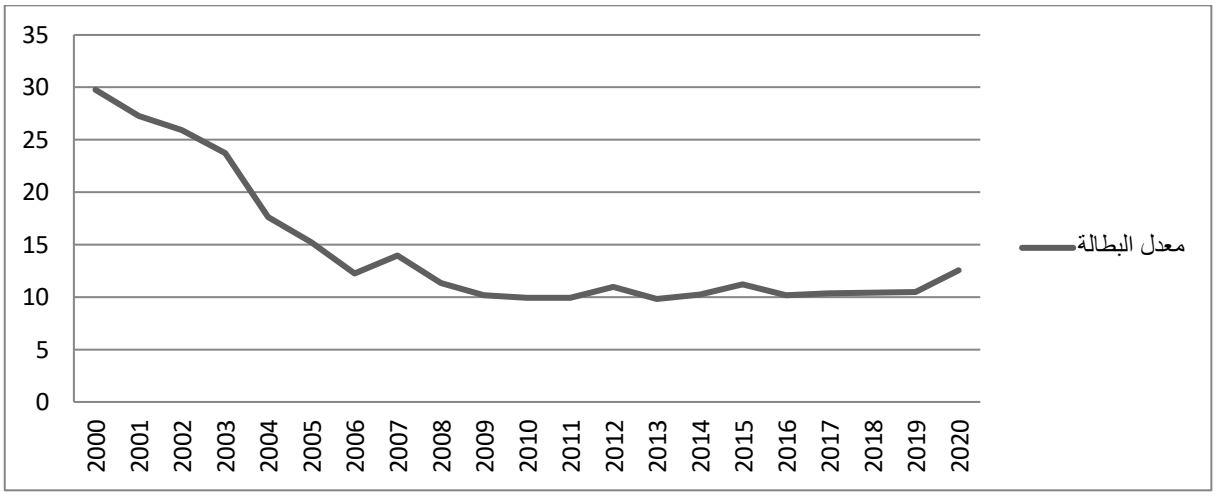

المصدر: بالاعتماد على الجدول (06)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أنه من عام 2000 هناك انخفاض وتراجع كبير في معدلات البطالة وذلك راجع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004، حيث يهدف هذا المخطط إلى إنشاء 713150 منصب عمل. وفي 2005 تم دعم البرامج السابقة (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANEM، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض ANGEM)حيث ساهمت هذه المشاريع في الحد من البطالة ، كما أعلنت رئاسة الحكومة برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد إلى غاية 2009 يهدف إلى إنشاء 2 مليون منصب شغل وذلك من أجل تخفيض معدل البطالة وتوفير مناصب شغل حيث أنه كان لهذا البرنامج دور كبير في تخفيض نسبة البطالة حيث بلغت سنة 2011 نسبة 9.96% كما نجد أن من سنة 2012 حتى 2019 عرفت نمطا متذبذب في معدل البطالة وفي سنة 2020 ارتفعت

بنسبة 12.55% وذلك بسبب أزمة كورونا التي أدت إلى خسارة 51 ألف منصب عمل نتيجة القيود التي فرضتها جائحة كورونا لاسيما في مجال التجارة الخارجية.

ثانيا: تطور معدلات التضخم في الجزائر

تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

إن مؤشرات التضخم في الجزائر فانه ومن خلالها يمكن القول أنه لا يوجد استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وبالتالي نستطيع أن نقول أن السياسة النقدية غير متحكمة في الوضع من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

الجدول رقم (09): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2020)

الوحدة: %

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0.34	2006	2.31	2012	8.89	2018	4.27
2001	4.23	2007	3.68	2013	3.25	2019	1.95
2002	1.42	2008	4.86	2014	2.92	2020	2.42
2003	4.27	2009	5.74	2015	4.78		
2004	3.96	2010	3.91	2016	6.40		
2005	1.38	2011	4.52	2017	5.59		

المصدر: بالاعتماد على البنك الدولي 14:55 22/04/2020 www.albankaldawli.org/country/algeria

الشكل رقم (05): منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

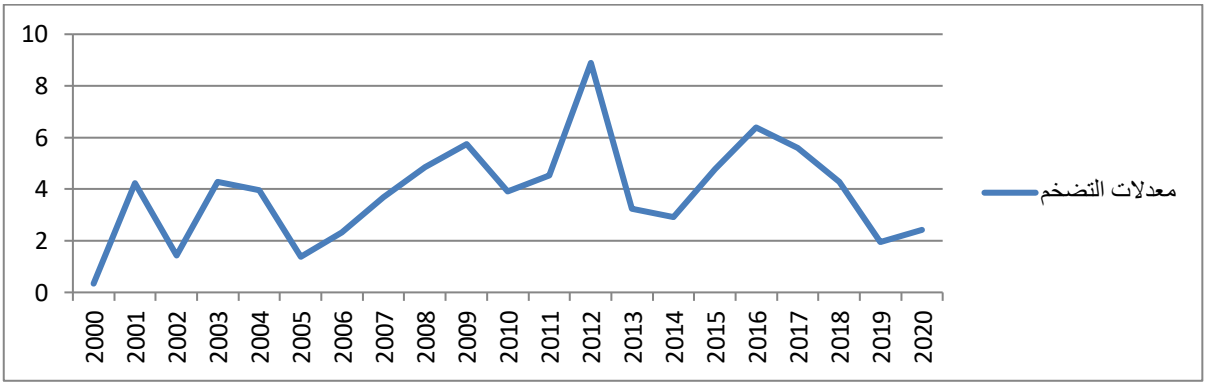

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (09)

يعكس معدل التضخم الارتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة 2000-2020، ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم سنة 2000 يقدر بـــ0.34% وارتفعت نسبيا سنة 2001 إلى 4.23%، و1.38% سنة 2005 وخلال هذه الفترة 2005-2010 عرف بمعدل وسطي 3.7%، وتراوحت معدلات التضخم ما بين 2.31 سنة 2006 وبلغ أعلى معدل خلال هذه الفترة سنة

2008 بـــ4.86% وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية بـــ8.23 ومواد أخرى بـــ7.88%،وأسعار مجموعة التربية والثقافة بـــ6.03%، وسجلت معدلات التضخم ارتفاع من 3.91% سنة 2010 إلى5.59% سنة 2017، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2012 بـــ8.89% ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية 12.22% ومجموعة مواد أخرى 13.42% وكذلك الملابس والأحذية بـــ5.77%، أما سنة2017 فبلغ معدل التضخم 5.59% وكان هذا تراجع ناتج من انخفاض أسعار مجموعة التربية والثقافة والنشاطات (الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018)، دل هذا على أن فترة 2000-2017 عرفت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة بعد 2014 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وهذا ما يسبب عجز كبير أثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية، وبلغ معدل التضخم سنة 2020 بـــ2.42% فمقارنة بسنة 2019 باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا قد شهدت ارتفاع في أسعار المواد الغذائية (0.2%) والمواد المصنعة بـــ(5.35%) مما أثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 1.95% سنة 2019 إلى 2.42% في سنة 2020.

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر لفترة (2000-2020)

من خلال هذا المبحث سيتم عرض إحصائيات حول المؤشرات الاقتصادية الخارجية وتحليلها والتي تتمثل في تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية ووضعية الميزان التجاري، احتياط الصرف الأجنبي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري بالجزائر خلال فترة 2000-2020

أولا: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية. وسنتناول في هذا المطلب تحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2000-2020.

الجدول رقم (10): يمثل تطور قيمة الصادرات وصادرات المحروقات وصادرات أخرى في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	معدل الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات أخرى
2000	22.03	21.06	0.59
2001	19.09	18.53	0.56
2002	18.71	18.11	0.61
2003	24.46	23.99	0.47
2004	32.22	31.55	0.66
2005	46.33	45.59	0.74
2006	54.74	53.61	1.13
2007	60.59	59.61	0.98
2008	78.59	77.19	1.40
2009	45.18	44.41	0.77
2010	57.09	56.12	0.97
2011	72.89	71.66	1.23
2012	71.74	70.58	1.15
2013	64.48	63.33	1.05
2014	60.04	58.34	1.69

1.48	33.08	34.57	2015
1.39	27.92	29.31	2016
1.37	33.20	34.57	2017
2.22	38.90	41.15	2018
2.07	33.24	35.31	2019
1.91	20.02	21.93	2020

المصدر: **بالاعتماد على:** بنك الجزائر النشرة الإحصائية ثلاثية www.bank-of-algeria.dz 24/04/2022/13:56

الشكل رقم (06): منحنى يمثل تطور قيمة الصادرات وصادرات المحروقات وصادرات أخرى في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

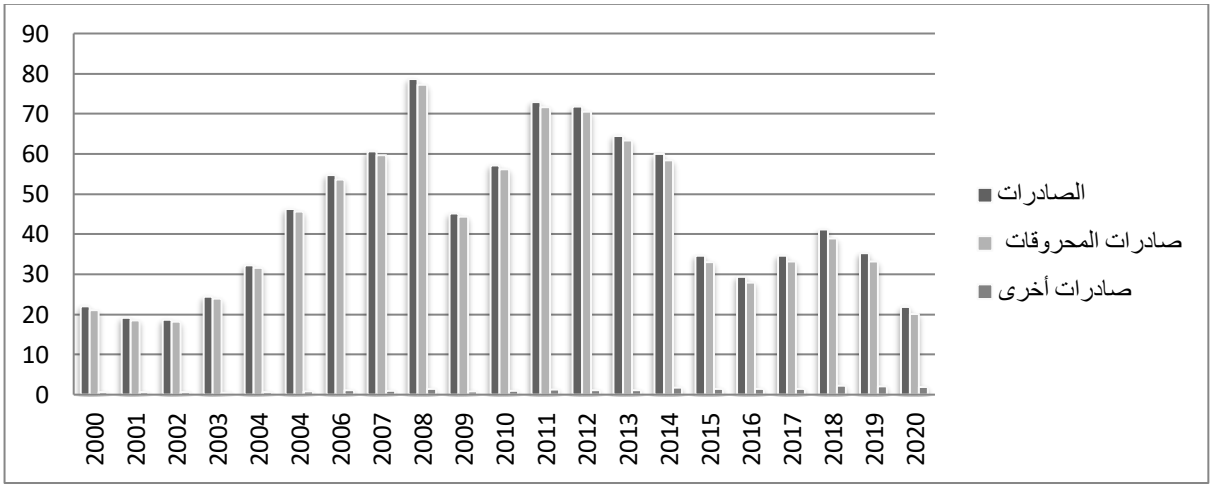

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا وارتفاعا طوال فترة الدراسة حيث عرفت الصادرات رصيد ايجابيا خلال سنة 2000، أين كان أسعار البترول تقدر بـــ28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر بـــ 210006 مليار دولار بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة قدرت نسبتها بـــ2.73% أي قيمة الصادرات الأخرى قيمتها تقدر بـــ0.59 مليار دولار.

كما أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 و18.7 مليار دولار خلال 2002، وهذا راجع للتذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها بعد إحداث 11سبتمبر، وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.599 مليار دولار سنة 2008، حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار

دولار، أين وصل سعر البرميل الى 98.96 دولار للبرميل، في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات انخفاض وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرفت سعر البرميل 62.35 دولار، وعاودت الصادرات الأخرى ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات الى 57.09 مليار دولار سنة 2010 و72.89 مليار دولار سنة 2011، حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر بـــ8035 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب، حيث عرفت الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2013 إلى 2020، وكذلك بلغت الصادرات الأخرى سنة 2018 و2019 أكثر ارتفاعا مقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدرت بـــ2.22 و2.07 مليار دولار، ففي سنة 2020 عرفت انخفاضا حيث وصلت الصادرات إلى 21.93 مليار دولار سبب هذا الانخفاض هو تراجع أسعار النفط والجزائر تعرضت لضغوط مالية من جائحة فيروس كورونا التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار، كذلك بلغت صادرات المحروقات بـــ20.02 مليار دولار كما يمكن القول أن الصادرات الأخرى تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من صادرات المحروقات.

ثانيا: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة (2000–2020)

الجدول رقم (11): يمثل تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000–2020)

الوحدة مليار دولار

السنوات	الواردات	السنوات	الواردات
2000	–9.35	2011	–46.93
2001	–0.56	2012	–51.57
2002	–12.01	2013	–55.02
2003	–13.32	2014	–59.44
2004	–17.95	2015	–52.65
2005	–19.86	2016	–49.44
2006	–20.68	2017	–48.98
2007	–26.35	2018	–48.57
2008	–38.07	2019	–44.63
2009	–37.40	2020	–35.55
2010	–38.9		

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية ثلاثية02 : 24/04/2022/14 www.bank-of-algeria.dz

شكل رقم (07): منحنى يمثل تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

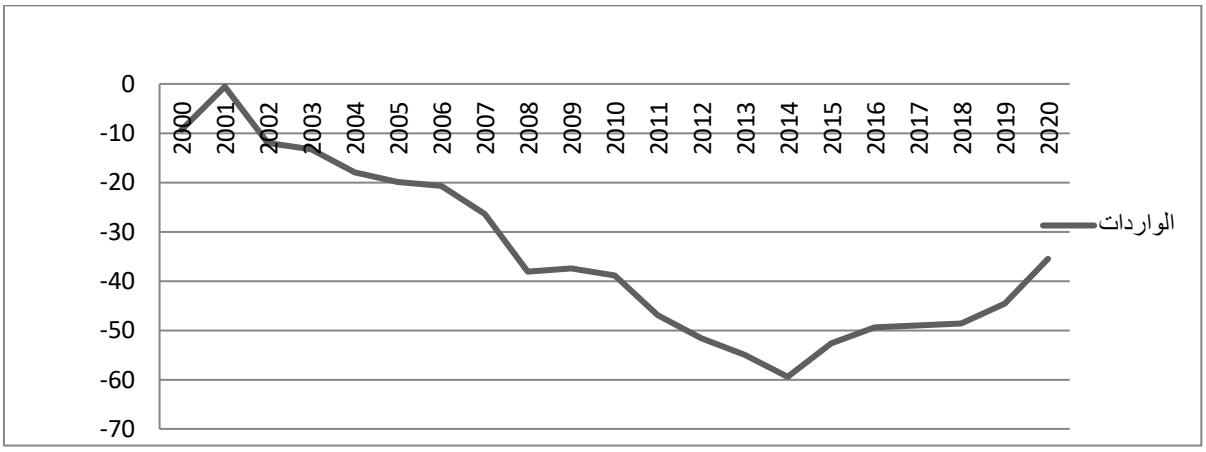

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (11)

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الواردات الجزائرية في سنة 2000 قدرة بـــ9.35 مليار دولار وفي سنة 2001 إلى غاية 2014 عرفت الواردات تزايد وارتفاعا مستمرا حيث بلغت سنة 2014 أقصى قيمة قدرت بـــ59.44 مليار دولار، وهذا نظر لانتعاش الاقتصاد من خلال ارتفاع سعر البترول والغاز الذي سمح للجزائر بتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استيراد مختلف السلع والموارد الأولية التي تدخل في تركيب بعض الصناعات التي أدخلت حديثا في الاقتصاد مثل تركيب السيارات، ومنذ سنة 2015 بدأت الواردات الجزائرية في الانخفاض وهذا يرجع إلى السياسة الدول في تقليل الاستيراد والتقشف، وكذلك الإجراءات المتخذة بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد، وفي سنة 2020 قدرت قيمة الواردات بنسبة 35.55 مليار دولار وهذا الانخفاض كان على أثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على المخزون من المواد الأساسية، من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت تصديره لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد.

ثالثا: تطور رصيد الميزان التجاري بالجزائر خلال فترة 2000-2020

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، فهو يمثل الأداء المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية وكذلك درجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة، كما يعتبر المؤشر الاقتصادي الهام والمعيار الأساسي لوضعية التجارة الخارجية للدولة.

ومن خلال هذا المطلب سوف نحلل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 2000-2020.

الجدول رقم(12):تطور رصيد ميزان التجاري في الجزائر خلال فترة (2000–2020)

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	رصيد الميزان التجاري
2000	12.30	2011	25.96
2001	9.61	2012	20.17
2002	6.70	2013	9.38
2003	11.14	2014	0.59
2004	14.27	2015	–18.08
2005	26.47	2016	–20.13
2006	34.06	2017	–14.41
2007	34.23	2018	–7.46
2008	40.52	2019	–9.32
2009	7.78	2020	–13.62
2010	18.20		

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية ثلاثية 24/04/2022/14:02 www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (08): منحنى يمثل حالة تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة 2000–2020

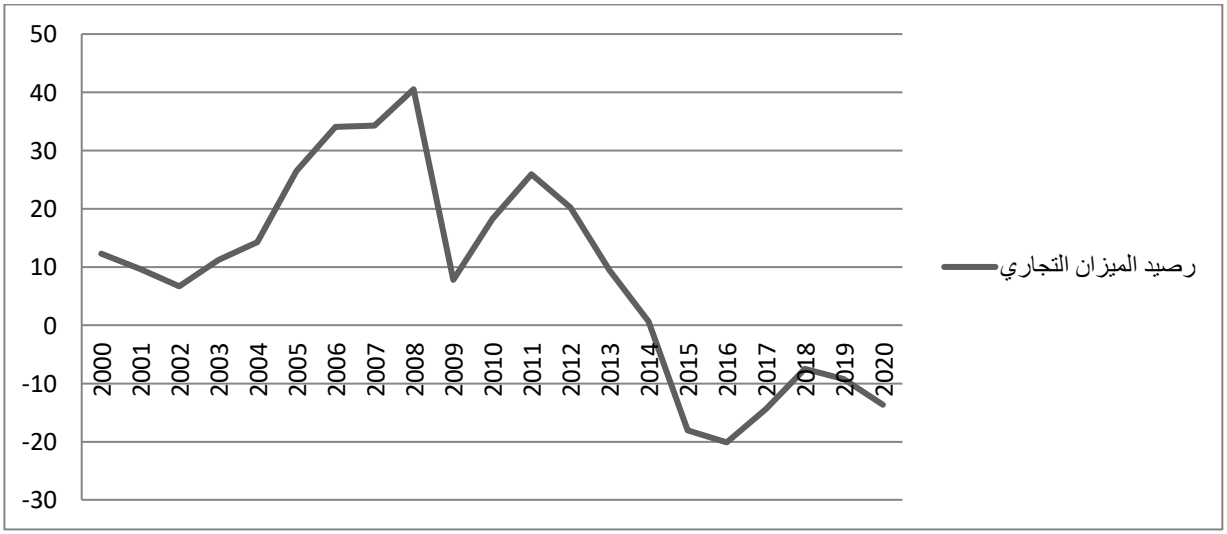

مصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (12)

من خلال الجدول رقم (12) نجد أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000–2020، لقد عرفت كل من سنة 2000–2003 انخفاض حيث بلغت قيمته على التوالي 12.3مليار دولار 9.61 مليار دولار 6.70 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض في الصادرات الجزائرية

الناتجة عن نقص إنتاج النفط وكذلك انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، وقد تميزت الفترة الممتدة من 2003-2008 برصيد موجب في الميزان التجاري وتحقيق فائض مستمر بلغ على التوالي 11.14 مليار دولار، 14.27 مليار دولار،26.47 مليار دولار 34.06 مليار دولار، 34.23 مليار دولار لتبلغ في 2008 حوالي 40.52 مليار دولار وهي قيمة كبير مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة إنتاج النفط إذ وصل استخراج النفط في الجزائر خلال هذه السنوات حوالي 2 مليون برميل يوميا بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، إلا إنه نلاحظ انخفاض وتراجع خلال سنة 2009 حيث بلغت قيمته 7.78 مليار دولار وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية بسبب تخوف الدول من الأزمة وأخذ الحذر منها، ثم عاد إلى الارتفاع خلال سنتين 2010 و2011 و2012 وذلك بسبب ارتفاع الصادرات الجزائرية، ثم تعود في التراجع سنة 2013 حيث بلغت 9.38 مليار دولار، وفي سنة 2014 قدرة بـــ0.59 مليار دولار، وهذا بسبب تراجع صادرات النفط الجزائرية، لذلك قامت الجزائر بمجموعة من التعديلات والتي منها خفض قيمة الدينار وإلغاء القروض الاستهلاكية، إلا أنه من سنة 2015 إلى غاية 2020 والميزان التجاري يعاني من حالة العجز ويرجع السبب في هذا إلى ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات وكذلك تراجع الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض أسعار البترول.

كما أن وفي 2020 سجل الميزان التجاري عجز كبير حيث بلغ حوالي 13.62- مليار دولار مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ حوالي 9.32- مليار دولار وهذا التراجع بسبب فيروس كورونا ونتيجة الغلق العالمي.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواط كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	**0.51**	**2011**	**1.29**
2001	**2.03**	**2012**	**0.72**
2002	**1.88**	**2013**	**0.81**

2003	0.94	2014	0.70
2004	1.04	2015	–0.32
2005	1.12	2016	1.02
2006	1.57	2017	0.72
2007	1.25	2018	0.84
2008	1.54	2019	0.80
2009	2.00	2020	0.78
2010	1.43		

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية ثلاثية 02 : 24/04/2022/14 www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (09): منحنى يمثل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2000–2020

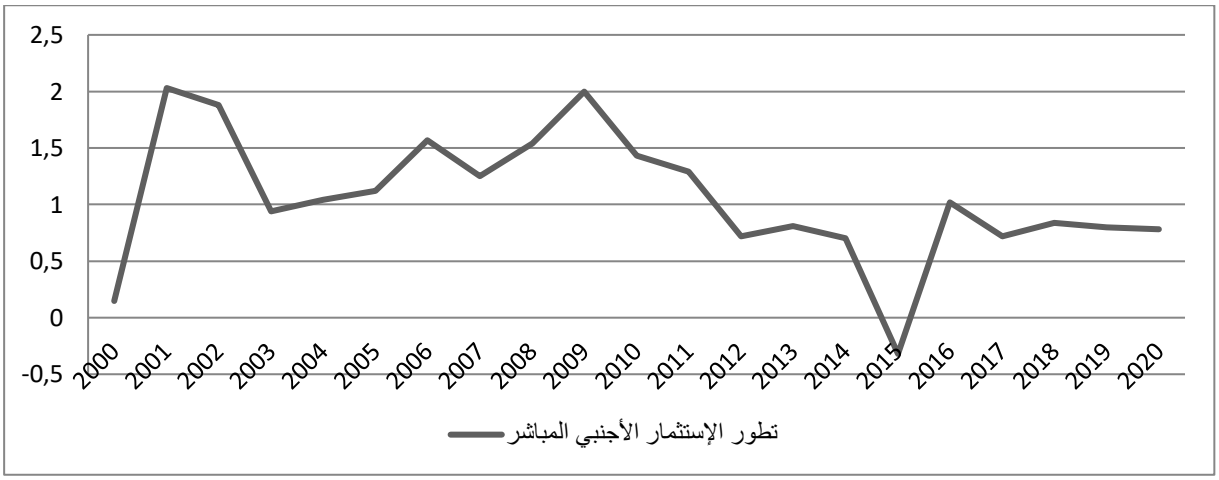

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (13)

كما هو موضح في الجدول رقم (13) أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1990الى 2016، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999، إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي يميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية.

خلال سنة 2000 سجل الاستثمار الأجنبي المباشر 0.51 مليار دولار وخلال سنة 2001 سجلت تدفقات كبيرة تقدر 2.03 مليار دولار، لاسيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب، وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه، وفي سنة 2002 و2003 سجل الاستثمار الأجنبي المباشر على التوالي بـــ0.94 مليار دولار 1.88 مليار دولار، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

أما في سنة 2009 أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى تحسين البيئة الاستثمارية مما أدى إلى جلب المستثمرين الذي ساهم بقسط كبير في الانتعاش الاقتصادي، في سنة 2010 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر بمليار دولار 1.43 وسنة 2011 بـــ1.29 مليار دولار، ثم دخلت الاستثمارات الأجنبية في حالة عجز سنة 2015 بمقدار 0.83- مليار دولار، ويتضح ذلك أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات تأثرا إجماليا عن حجم وقيمة لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وارتفع سنة 2016 بمقدار 1.02 مليار دولار ثم بدأت بالانخفاض من سنة 2017 إلى سنة 2020 وصل مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 0.78 مليار دولار، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، لكونه تدرج فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالعالمي، فضلا عن إن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دوليا.

الجدول رقم (14): يمثل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000–2020.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات
2000	7.57	2011	20.14
2001	6.19	2012	12.06
2002	3.66	2013	0.13
2003	7.47	2014	–5.88
2004	9.25	2015	–27.57
2005	16.94	2016	–26.03
2006	17.73	2017	–21.76
2007	29.53	2018	–15.82
2008	36.99	2019	–16.93
2009	3.86	2020	–16.37
2010	15.58		

مصدر: بالاعتماد على: بنك الجزائر النشرة الإحصائية ثلاثية.www.bank-of-algeria.dz 13/05/2022/10:00

الشكل رقم (10): منحني يمثل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2020

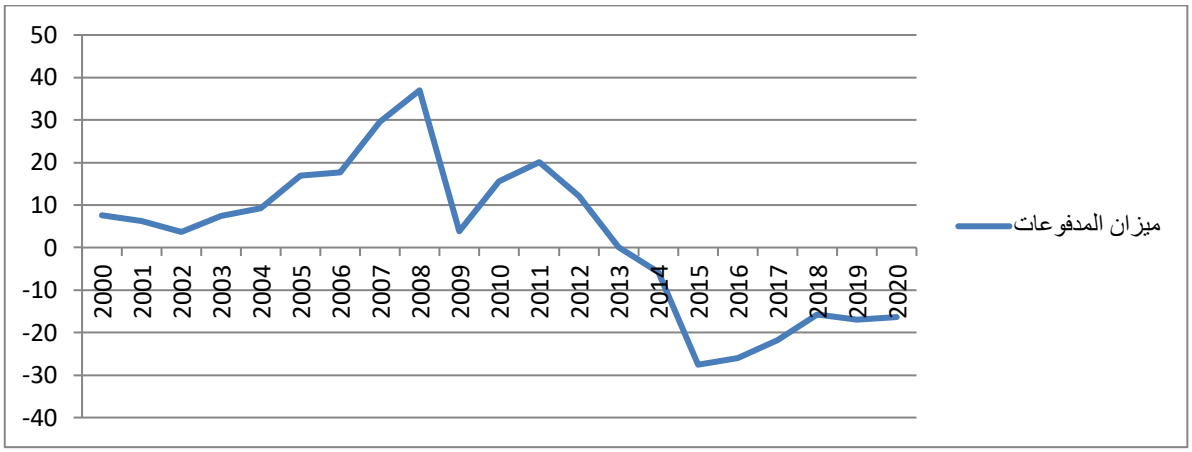

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (14)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن الميزان المدفوعات سجل فائضا مستمر مند بداية سنة 2000 إلى غاية 2008 رغم أن خلال السنتين 2001 و2002 سجل تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية في الجزائر، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، ثم في سنة 2003 أرتفع من جديد ليبلغ 7.47 مليار دولار وفي سنة 2004 بلغ حوالي 9.25 مليار دولار وهذه الزيادة كانت بسبب برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004، الذي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما نلاحظ من أن رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائض بنسبة أكبر من سنة 2005 إلى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له في سنة 2008 حيث بلغت 36.99 مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع الصادرات الجزائرية، وارتفاع سعر برميل النفط، ثم انخفض سنة 2009 ليبلغ 3.86 مليار دولار وهذا بسبب أزمة العالمية، لكن لم يدم طويلا هذا الانخفاض، ليعود رصيد ميزان المدفوعات إلى الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2010 حيث بلغ 15.58 مليار دولار وذلك إلى غاية 2012 حيث بلغت قيمته 12.06 مليار دولار، وفي سنة 2013 انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغت نسبته 0.13 مليار دولار، ومن سنة 2014 إلى غاية 2020 سجل عجزا كبير في ميزان المدفوعات حيث بلغت 2020 قيمته 16.37- مليار دولار وذلك نتيجة لسقوط الحر لأسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

خلاصة الفصل

عرفت المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية منها انخفاض معدلات البطالة ورصيد ميزان المدفوعات غير أنها بقيت النتائج غير مرضية في مجال الاقتصاد الحقيقي من خلال ضعف نمو القطاعات خارج المحروقات أي هشاشة الاقتصاد الوطني، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر شبه كلي على قطاع المحروقات مما جعل دفع عجلة التنمية الاقتصادية رهينة تقلبات أسعار النفط، وبرغم أن الجزائر حاولت تطبيق برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ورغما النتائج المحقق من هذه البرامج إلا أن استمرت الجزائر في الاعتماد على الموارد الطبيعية في التصدير للحصول على العملة الصعبة لأجل تغطية نفقات التنمية، مما جعل اقتصادها يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار، وهذا ما أثر بصورة سلبية ومباشرة على البرامج التنموية المسطرة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعتبر التجارة الخارجية هي الوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد والرفع من مستوي المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لأهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاد الجزائري والتنمية بشكل عام ومدى ترابط هذا القطاع بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وبذات القطاعات الاقتصادية المساهمة بالنسبة الأكبر في هيكل الناتج المحلي مثل قطاع المحروقات.

حين ننظر إلى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة، نجد أن الجزائر تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، إن تنويع بنية الاقتصاد يعنى اقتصاد تصدير صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعود حافز لنمو الاقتصاد الذي يستند على تصدير، إذا انه مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة.

إن الجزائر كنموذج من العالم الثالث ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الخارجية في ظل نظام تجاري دولي يدعو إلى تحرير التجارة، لذلك عملت جاهدة على ترقيت وتأهيل منتجاتها التصديرية من أجل منافسة المنتجات العالمية.

اختبار الفرضيات:

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى:

- شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020) تذبذبا حيث سجل فائض في الميزان التجاري من سنة 2000الى سنة 2014، وسجل في باقي الفترة عجز والسبب في ذلك نتيجة طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشبه كلي على قطاع المحروقات في هيكل صادراته، فان عند ارتفاع أسعار النفط نلاحظ تحسن في الميزان التجاري والعكس صحيح، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) تذبذبا واضح في معدلاته نتيجة تقلبات أسعار النفط، إلا أنه شهد تراجعا محسوسا في سنة 2020 نتيجة الإجراءات المطبقة على التجارة الخارجية بسبب أزمة كورونا، وهذا ما يثبث صحة الفرضية.

النتائج:

- على الرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري عموما والتطور الذي شهده قطاع التجارة الخارجية خصوصا من بداية الألفية الثالثة، إلا انه لا يزال قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للتجارة

الخارجية، حيث أن انخفاض أسعار البترول سنة 2014 أثر بشكل كبير على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والبرامج التنموية وذلك من أجل زيادة معدلات التجارة الخارجية، وعلى الرغم من الزيادة حجمها ونموها إلا أن نسبتها من التجارة الخارجية بقيت ضعيفة.

- تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر رهين أسعار البترول.

التوصيات:

يمكن أن نذكر بعض التوصيات المهمة:

1- رقمنة قطاع التجارة الخارجية.

2- العمل على تشجيع الصادرات من خلال العمل على تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لتفعيل دوره في العمل التصديري.

3- العمل على إحلال الواردات من خلال وضع آلية مناسبة من أجل دعم وتنمية الإنتاج المحلي.

4- دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي تهدف إلى تصدير منتجاتها.

5- تحسين البيئة الاستثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات، من خلال رفع كافة القيود الإدارية والبيروقراطية.

6- على الجزائر أن تسعى للانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية كمنطقة التجارة الحرة الإفريقية للحصول على مكاسب لتحقيق التنمية.

7- إصلاح المنظومة المصرفية والمنظومة الجبائية من خلال رقمنتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية:

1. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مراكز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر،2014.
2. حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، درا الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2002.
3. حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2006.
4. خالد احمد على محمد، **تجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر،2019.
5. رشاد العصار، **التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2000.
6. سهيلة فريد النباني، **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2018.
7. صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2014.
8. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
9. عبد العزيز محمد العجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
10. عبد العزيز محمد، عجمية محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها)**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003.
11. عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2014
12. عطا الله الزبون، **تجارة خارجية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
13. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
14. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
15. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

16. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

17. محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، دار الجامعية، مصر، 2009.

18. محمد ألبنا، **التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق**، مكتبة زهراء الشرق لنشر والتوزيع، مصر، 1996.

19. محمد حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار البداية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

20. محمد دياب، **تجارة دولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

21. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

22. محمد صالح تركي القريشى، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

23. محمد صفوت قبل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2010.

24. محمد موسى حربي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

25. محمد موسى حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

26. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007.

27. مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017.

28. موسى سعيد مطر وآخرون، **تجارة الخارجية**، دار الصفا لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

29. موسي نوري شفيري واخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية**، دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

30. وسيلة السبتي، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الأيام لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019.

31. يوسف مسعداوي، **دراسات في تجارة الخارجية**، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية.

1. تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال فترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارة، تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر،2015/2014.
2. جميلة قنادرة، **الشركة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان،2018/2017.
3. جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجية البديلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة،2017/2016.
4. حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "منظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهرن،2012/2011.
5. رابح بلقاسم، **متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس الجزائر،2015/2014.
6. زكرياء مسعودي، **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2019/2018.
7. سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال تجارة دولية، جامعة المسيلة، 2015/2014.
8. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013/2012.
9. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012.
10. كمال شنن، **سبل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مسيلة، 2019/2018.

11. محمد شاريف والعربي نزالت، **السياسات التجارية والاندماج**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الجزائر، 2016/2015.

12. محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطوير الشغل في الجزائر**، أطروحة لنيل على شهادة الدكتوراه في العلوم الديمغرافيا، قسم علوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2016/2015.

13. محي الدين حمداني، **حدود التنمية في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.

14. نادية معلالة، مليكة درويس، **اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2011-2014**، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قالمة، 2015/2014.

15. نعيمة زريمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان، 2011/2010.

16. وليد عابي، **حماية البيئية وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية لتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2019/2018.

ثالثا: المجلات:

1. إبراهيم إسماعيل، محمد مدياني، **اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة أفاق اجتماعية، المجلد 12 العدد 05، 2020.

2. رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضرية 'مجلة علمية محكمة'، مجلد 5، العدد 17، 2013.

3. عبد الرؤوف رهبان، **الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها**، مجلة جامعة دمشق، العدد3+4، 2013.

4. فرحات عباس، سعود وسيلة، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2001-2014**، مجلة الاتصال والقانون، العدد 01، 2018.

5. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2018**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020.

رابعا: المحاضرات والمطبوعات الجامعية.

1. خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015.

2. وفاء تنقوت، **محاضرات مقياس نظرية التنمية الاقتصادية**، الجزائر،2019-2020.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

1. www.albankaldawli.org/country/algeria.
2. www.bank-of-algeria.dz.
3. www.banquemondiale.org.

ملخص:

يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال العمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والدخل القومي ولقد أظهرت نتائج الدراسة هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، فهو يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، ومصدر الدخل الرئيسي وشبه الوحيد مما يجعل لأي تغير في أسعاره تأثير كبير على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني.

إن دراسة وتحليل الأداء الاقتصادي لفترة 2000-2020 أوضحت التباين وتدني أغلب المؤشرات الاقتصادية فمعدل الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاض في السنوات الأخيرة حيث بلغ في سنة 2020 معدل أدنى قيمة لهو ذلك بسبب أزمة كورونا التي أدت إلى تراجع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، ميزان التجاري، اقتصاد الجزائري.

Summary:

The national economy depends on the foreign trade sector in achieving economic development, by working to improve macroeconomic indicators such as economic growth and national income. The results of the study showed the dominance of the hydrocarbon sector over the structure of Algerian exports, as it is considered the main pillar of the national economy, and the main and almost only source of income, which makes Any change in its prices has a significant impact on the trade balance and then on the level of national economic performance.

The study and analysis of the economic performance for the period 2000-2020 clarified the discrepancy and the decline of most economic indicators. The rate of GDP witnessed a decline in recent years, as it reached the lowest value in 2020 due to the Corona crisis, which led to the decline of the Algerian economy.

Keywords: foreign trade, economic development, trade balance, Algerian economy.